S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/814
1 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة
من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بإحالة التقرير المرفق، الذي تلقيته اليوم من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

وأكون ممتنا لو اطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذه المعلومات.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

021096 021096 96-24846

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

أتشرف بأن أحيل إليكم تقريري الثالث عن الأنشطة التي قمت بها بوصفي ممثلا ساميا لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأكون ممتنا لو أتحتم هذا التقرير لمجلس الأمن.

واليوم، وقد اكتمل تصديق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على نتائج الانتخابات المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر بمقتضى المرفق ٣ من اتفاق السلام، أؤكد بهذا أنه تم الوفاء بالشروط اللازمة من أجل اتخاذ القرارات المتوخاة في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٠٢٢ (١٩٩٥). وأطلب إخطار مجلس الأمن على النحو الواجب.

(توقيع) كارل بيلت

تذييل

تقرير مرفوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي أيد فيه المجلس تعييني ممثلا ساميا لكي أتولى "رصد تنفيذ اتفاق السلام، والعمل على حشد وتنسيق أنشطة المنظمات والوكالات المدنية المعنية، وكفالة تقديم التوجيه لها عند الاقتضاء" تنفيذا لاتفاق السلام في البوسنة والهرسك، أقدم بهذا تقريري الثالث، الذي توخي إعداده في المرفق ١٠ من اتفاق السلام وفي النتائج التي خلص إليها مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في لندن يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢ - ويغطي هذا التقرير التطورات التي استجدت في المجالات المبينة أدناه خلال الفترة الممتدة من بداية تموز/يوليه إلى نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ثانيا - الجوانب المؤسسية

مكتب الممثل السامي

٣ - كان مقري في سراييفو وأمانة مكتبي في بروكسل يعملان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على كفالة التنسيق التنفيذي لأنشطة التنفيذ المدني داخل البوسنة والهرسك، فضلا عن كفالة إقامة اتصالات استراتيجية مع مقار المنظمات والوكالات المنفذة المختصة، إلى جانب القيام عن كثب، قدر الإمكان، بمتابعة مختلف اللقاءات الدولية المعنية بتنفيذ السلام في البوسنة.

٤ - وبالإضافة الى المكتب الفرعي الإقليمي للممثل السامي في بانيالوكا، بدأ ممثل لمكتب الممثل السامي العمل في توزلا ، وهي ثاني أكبر مدينة في إقليم اتحاد البوسنة والهرسك، موفرا بذلك جهة اتصال قيمة مع مختلف المؤسسات الرسمية والسياسية في المنطقة الشمالية الهامة من البوسنة والهرسك.

الأفرقة العاملة المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة

٥ - واصل الفريق العامل المعني بشؤون الأقليات القومية برئاسة السفير مارتن لوتز الاحتفاظ بصلات منتظمة مع الفئات الإثنية داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا، فضلا عن حكومتي البلدين.

٦ - وسيواصل فريقي تشجيع الحوار بشأن كوسوفو بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والممثلين الشرعيين لألباني كوسوفو كما سيواصل اقتراح مبادرات لتخفيف حدة التوتر في هذه المنطقة

المتفجرة. وإنني أرحب في هذا الصدد، بما تم في كوسوفو في ١ أيلول/سبتمبر من توقيع اتفاق بشأن التعليم وأتطلع الى تنفيذه في وقت مبكر.

٧ - وقد عقد المفاوض الخاص المعني بقضايا خلافة الدول، السير آرثر واطس، جولة ثالثة من المحادثات في بروكسل في تموز/يوليه مع كل من الدول الخمس. وفي ضوء تلك المحادثات والمحادثات التي سبقتها، طرح على الأطراف في منتصف تموز/يوليه بعض الأفكار بغرض احراز تقدم. وفي وقت لاحق، عقدت في بروكسل في الفترة من ٥ الى ١٢ أيلول/سبتمبر جولة رابعة من المحادثات مع الدول الخمس جميعها لمناقشة هذه الأفكار. وستجرى محادثات أخرى في تشرين الأول/أكتوبر.

مجلس تنفيذ السلام

٨ - واصل المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام اجتماعاته الشهرية على مستوى المديرين السياسيين لوزارات الخارجية، المعنية حيث خصص كل اجتماع لقضايا محددة من عملية السلام. وقد تركزت المناقشة في الاجتماع الذي عقد في بروكسل في ٣٠ تموز/يوليه على التحضير للانتخابات في البوسنة والهرسك، كما بحث الاجتماع الاقتراح الداعي إلى تحديد فترة تعزيز مدتها سنتان. وركز الاجتماع التالي، الذي عقد في بروكسل أيضا في ٥ أيلول/سبتمبر، على التحضير لفترة ما بعد الانتخابات وأيد خطة عمل الممثل السامي. كما عرضت في الاجتماع تقارير الأفرقة العاملة المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة. وفي اجتماع آخر للجنة التوجيهية، سيعقد في مكتبي بسراييفو في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، سيناقش التقدم المحرز في إقامة مؤسسات البوسنة والهرسك المشتركة، وكذلك الاستعدادات للانتخابات البلدية، ونتائج مؤتمر المانحين لقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، الذي عقد في دبلن في ٢٨ أيلول/سبتمبر.

٩ - وبالإضافة الى دورات المجلس التوجيهي، كانت تعقد على أساس متواتر اجتماعات دولية هامة أخرى بأشكال مختلفة، منها اجتماعات للبلدان التي شهدت توقيع اتفاق السلام. وفي هذه الاجتماعات تناوبت مع كبار معاونيّ تمثيل مكتب الممثل السامي. وأسهمت هذه الاجتماعات، الذي حضر بعضها وفود البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في تعزيز الجوانب السياسية وغيرها من جوانب تنفيذ اتفاق السلام. وقد علمت أنه ستعقد اجتماعات أخرى من هذا القبيل.

ثالثا - تنسيق التنفيذ المدني

التنسيق العام

١٠ - عقد بمكتبي في بروكسل في ١٥ تموز/يوليه اجتماع آخر للوكالات المنفذة الرئيسية، لتقييم الجهود التي تضطلع بها مختلف الوكالات والمنظمات الدولية المشتركة في تنفيذ اتفاق السلام. ويعتزم عقد اجتماع آخر في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

١١ - وقد واصلت إجراء مشاورات مكثفة مع ممثلي الحكومات والمنظمات. وفي ٣١ تموز/يوليه، اجتمعت مع الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك وقدمت في اليوم ذاته تقريرا الى أعضاء مجلس الأمن بشأن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة. ثم اجتمعت بمجلس الأمن مرة أخرى في ٢٦ أيلول/سبتمبر. كما عقدت عدة اجتماعات مع الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أدليت ببيان أمام اجتماع وزاري غير رسمي للاتحاد الأوروبي.

١٢ - وفي سراييفو، كنت أقوم بصفة منتظمة بعقد اجتماعات بشأن المبادئ بمشاركة قائد قوة التنفيذ، وقائد قوة الرد السريع التابعة لقيادة الحلف في أوروبا. والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وقائد قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، والمبعوث الخاص لمفوضي الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد ثبت أن هذه الاجتماعات مفيدة وفعالة للغاية في تنسيق جهود الهياكل التنفيذية الرئيسية على أرض الواقع، ولا سيما في التحضير للانتخابات.

التنسيق التنفيذي

١٣ - على أرض الواقع في البوسنة، قامت اللجنة المؤقتة المشتركة، المؤلفة من وفود برئاسة يرأسها وزراء البوسنة والهرسك، واتحاد البوسنة والهرسك، وجمهورية صربسكا، تحت رئاستي في آخر اجتماع لها عقد في بداية شهر تموز/يوليه، بإنشاء لجنة فرعية للتحضير لفترة ما بعد الانتخابات تمثل فيها الحكومات الثلاث جميعها على المستوى الوزاري. وما برحت هذه اللجنة الفرعية، تجتمع تحت رئاستي، بصفة منتظمة لمعالجة واسع من القضايا المتعلقة بتنفيذ الجوانب السياسية والدستورية من اتفاق السلام في الفترة التالية لانتخابات ١٤ أيلول/سبتمبر. وفي هذه الاجتماعات، تم استيضاح عدد كبير من القضايا مع الأطراف. وأسهم ذلك في تشكيل عملية التخطيط لفترة ما بعد الانتخابات التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي.

١٤ - وما برحت اللجنة المدنية المشتركة واللجان المدنية المشتركة الإقليمية (لجان الشمال والغرب والجنوب ولجنة سراييفو) تجتمع بصفة دورية، برئاسة نائبي الأول، السفير مايكل شتاينر. وكانت دورات اللجنة المدنية المشتركة، التي كان يحضرها وزراء من حكومات البوسنة والهرسك، والاتحاد، وجمهورية صربسكا، بالإضافة إلى ممثلي أهم المنظمات الدولية، تتناول مجموعة متنوعة من القضايا العملية المتعلقة بالجوانب المدنية لتنفيذ عملية السلام، بما في ذلك عودة اللاجئين والمشردين، وقضايا الملكية، والتحضير للانتخابات، وإعادة بناء الاقتصاد. وقد ثبت أن اللجان المدنية المشتركة الإقليمية، التي يجتمع في إطارها ممثلو السلطات المحلية التابعة للكيانين لمناقشة القضايا ذات الأهمية الخاصة لكل منطقة، مفيدة للغاية لتعزيز الثقة بينهم. وأسهمت هذه الاجتماعات جميعها في تخفيف حدة التوترات المحتملة وإقامة اتصالات بين العوامل الرئيسية للحياة السياسية والاقتصادية في البلد. وبصفة عامة، فإن إطار اللجنة المدنية المشتركة، الذي كان مفيدا للغاية في تيسير بناء الثقة بين الكيانين، ينبغي أن يبقى عليه في المرحلة المقبلة من تنفيذ عملية السلام.

١٥ - وقد واصلت اللجان المشتركة المنشأة بموجب المرفقات ذات الصلة من اتفاق السلام عملها كل في مجال اختصاصه.

١٦ - ويشار في فرع تال من هذا التقرير الى أنشطة اللجنة الانتخابية المؤقتة (المرفق ٣) التي ترأسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٧ - وما برح الجزءان المكونان للجنة حقوق الإنسان (المرفق ٦) - وهما دائرة حقوق الإنسان وأمين المظالم - يقومان بعملهما بفعالية منذ انشائهما في أواخر آذار/مارس. وقد تلقت أمينة المظالم، غريت هالر، أكثر من ٣٠٠ شكوى، أحالت ١٠ منها الى دائرة حقوق الإنسان. وقد افتتح في بانيالوكا في تموز/يوليه مكتب لأمينة المظالم. وعكفت دائرة حقوق الإنسان على وضع نظامها الداخلي، بينما بدأت في الوقت ذاته نظرها في القضايا. وبالرغم من أن جهود لجنة حقوق الإنسان خلال فترة البدء هذه جديرة بالإشادة، فإنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله لجعل اللجنة جزءا لا يتجزأ من الاطار القانوني للبوسنة والهرسك. وكثير من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، إن لم يكن معظمهم، لا يعلمون بوجود المؤسسات الجديدة التي أنشئت في إطار اتفاق السلام؛ وما زال هناك آخرون من الذين عانوا من هذه الانتهاكات خائفين من تقديم شكاوى أو متشككين فيما إذا كان النظام القانوني سينظر بإنصاف في دعاواهم. وفي الوقت ذاته، فإن سلطات البلد لم تنشئ بعد الإطار اللازم لكفالة دعم المؤسسات التابعة للجنة في عملها وتنفيذ ما تتخذه من مقررات تنفيذا فوريا وفعالا. ويتم حاليا تمويل مؤسسات اللجنة عن طريق هبات دولية، بالرغم من أن اتفاق السلام يقضي بأن تتحمل البوسنة والهرسك نفقات اللجنة.

١٨ - وما برحت اللجنة المعنية بالمطالبات العقارية للمشردين واللاجئين (المرفق ٧)، المكلفة بإعادة إنشاء نظام منصف وعادل لحقوق الملكية في البوسنة والهرسك، تجتمع بصفة منتظمة لتحليل قوانين الملكية المعقدة ووضع مبادئ لمقرراتها في المستقبل. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، وقع اتفاق مقر، يمنح اللجنة حرية من نفوذ أية سلطة في البوسنة والهرسك عند أدائها لواجباتها في البلد. كما بدأت اللجنة في الاضطلاع بمهمتها التنفيذية الهائلة. ومن المتوقع أن تتلقى اللجنة مئات الآلاف من المطالبات من أشخاص يعيشون داخل البلد وكذلك من الخارج. وستقوم أفرقة متنقلة لجمع البيانات ، تنسقها مكاتب ميدانية شتى، بالسفر في جميع أنحاء البلد للالتقاء بالناس ومنحهم إمكانية تقديم مطالباتهم. وستعمل نظم مماثلة في البلدان بالخارج. وخلال فترة التشغيل الأولية، ستعطي اللجنة أولوية للمطالبات المتعلقة بعودة العقارات في حالتها الراهنة وستتغاضى عن القوانين والأنظمة والقواعد الصادرة في أي تاريخ إذا لم تكن متسقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بالملكية.

١٩ - وواصلت لجنة الحفاظ على المعالم الأثرية الوطنية (المرفق ٨) التي تنسقها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مناقشاتها بشأن وضع نموذج تسميات مقبولة عالميا للممتلكات غير المنقولة، فضلا عن أساليب عمل اللجنة. وكانت هناك مسألة أخرى قيد المناقشة هي مسألة إنشاء أمانة علمية. ومن المعتزم عقد دورة جديدة في منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

٢٠ - وعقدت اللجنة المعنية بالشركات العامة (المرفق ٩)، التي يرأسها المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، خمس دورات وأنشأت فريقين عاملين، للكهرباء والسكك الحديدية. وتتمثل مهمة الفريقين العاملين في تحديد المشاكل التي يتعين حلها في إطار لجنة عامة. وستكون اللجنة العامة المعنية هي الوكالة المنظمة للشركات المعنية من كلا الكيانين لمعالجة المسائل من قبيل التعريفات والقواعد.

الانتخابات

٢١ - أجريت الانتخابات في ١٤ أيلول/سبتمبر على مستوى الدولة ومستوى الكيانين والكانتونات. ولتحقيق هذا الهدف تطلب الأمر بذل جهود جماعية كبيرة للغاية من جانب المجتمع الدولي في الأشهر السابقة. وإجراء الانتخابات البلدية في موستار بنجاح في ٣٠ حزيران/يونيه أعطى دفعة نفسية هامة للانتخابات العامة. وقد واصلت اللجنة الانتخابية المؤقتة عملها بشأن قواعد الانتخابات والجوانب العملية للأعمال التحضيرية. كذلك، اعتمدت اللجنة الانتخابية المؤقتة في ٦ آب/أغسطس، بتأييد كامل من جانبي، قرارا يأذن للرئيس بتوفير المرافق اللازمة لعمل "شبكة الاذاعة المفتوحة". وقد انشئت اللجنة الفرعية للطعون الانتخابية لضمان الالتزام بالقواعد والأنظمة الانتخابية.

٢٢ - والانتخابات التي جرت في ١٤ أيلول/سبتمبر عقدت في جو يتسم بالهدوء والنظام والوقار. وكان ذلك نتيجة للروح التعاونية التي أبدتها الأطراف وللجهود التخطيطية الهامة التي بذلت من جانب الوكالات الدولية الرئيسية جميعها. وكان من بين تلك الوكالات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي لعبت دورا رائدا، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والجهود الجبارة لقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات. وقد قام مكتبي بتنسيق تلك الجهود على نحو وثيق. وبخلاف عدد قليل من الحوادث الفردية فإن يوم الانتخابات لم تعكر صفوه أية أعمال عنف. وبالمثل فإنه لم تفرض قيود خطيرة على حرية التنقل. أما عدد المواطنين الذين شردوا من منازلهم في أراضي جمهورية صربسكا واستفادوا من الترتيبات التي وضعت لتمكينهم من التصويت شخصيا في الأماكن التي كانوا يعيشون فيها في عام ١٩٩١ فكان أقل من المتوقع.

٢٣ - وخضع سير الانتخابات لمراقبة عدد هائل من المراقبين الدوليين الذين نسق أعمالهم السيد إدوارد فان ثين بموجب ولاية أناطه بها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأصدر السيد فان ثين بيانا أوليا في ١٦ أيلول/سبتمبر، ثم بيانا ختاميا في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أجمل فيه ملاحظات المراقبين الدوليين وآراءهم. ومرفق طيه البيانان الصادران عن منسق المراقبة الدولية (انظر الملحقين الأول والثاني).

٢٤ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، صدقت اللجنة الانتخابية المؤقتة على نتائج الانتخابات بعد أن قامت اللجنة الفرعية للطعون الانتخابية بنظر عدد كبير من الطعون. وبعد النظر المتأني، لم يعتبر أي من هذه الطعون مشككا في سلامة الانتخابات ونتائجها التي صدقت عليها اللجنة الانتخابية المؤقتة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أبلغني الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالوضع بالنسبة لتصديق اللجنة الانتخابية المؤقتة

على نتائج الانتخابات، كما أطلعني على الرسالة التي تلقاها من رئيس اللجنة الانتخابية المؤقتة في هذا الشأن.

٢٥ - ولأن فترة عضوية أعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك قد حُددت في اتفاق السلام بسنتين في الانتخابات الأولى، فإن الأطراف وافقت على مواءمة فترة عضوية جميع من انتخبوا في الانتخابات الأولى وجعلها متفقة مع الفترة نفسها. وقد تركت للأطراف حرية تحديد الكيفية التي ستنفذ بها الأنظمة الجديدة قبل انتخابات أيلول/سبتمبر إذ يتعين أن يكون للناخبين الحق في معرفة مدة عضوية المرشحين الذين سينتخبونهم. وفي اليوم السابق للانتخابات اعتمد برلمان البوسنة والهرسك وبرلمان اتحاد البوسنة والهرسك التدابير اللازمة. وعلى الرغم من أن ذلك البند قد أدرج في جدول أعمال مجلس الأمة لجمهورية صربسكا، فإنه لم يتخذ أي قرار في هذا الشأن. ومن أجل تنظيم المسألة في حالة عدم تمكن الأطراف من اعتماد تلك الأنظمة قبل موعد الانتخابات بوقت كاف، قررت اللجنة الانتخابية المؤقتة أن تدرج الأحكام اللازمة في قواعدها وأنظمتها. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، قررت اللجنة أن تكون مدة عضوية كل من ينتخب يوم ١٤ أيلول/سبتمبر سنتين. كما قررت أن تنتهي مدة عضوية أعضاء المجالس البلدية، الذين ينتخبون في الانتخابات الأولى، في نفس يوم انتهاء مدة عضوية كل من ينتخب في ١٤ أيلول/سبتمبر.

٢٦ - ولم تجر انتخابات لسلطات الحكم البلدية. ووجود أدلة على حدوث تلاعب بالنسبة لخيار تسجيل الناخبين، وهو الخيار الذي يمكن اللاجئين من التصويت في الأماكن التي يعتزمون أن يعيشوا فيها، كان عنصرا حافزا في القرار الذي اتخذه رئيس اللجنة الانتخابية المؤقتة، في ٢٧ آب/أغسطس، بتأجيل الانتخابات البلدية. وهذه الانتخابات لم تكن لها أهمية أساسية بالنسبة لإنشاء المؤسسات المشتركة. غير أنه بالنظر الى أن هيئات الحكم البلدية تشكل عنصرا هاما في المجتمع البوسني فإنه ينبغي أن تجرى الانتخابات في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لهذه الغاية، اتفقت الأطراف على مد ولاية اللجنة الانتخابية المؤقتة، حتى نهاية عام ١٩٩٦ وعلى أن تشترك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الاشراف على الانتخابات. وتنظيم هذه الانتخابات البلدية واجراؤها في جو من الأمن سيتطلب موارد كبيرة من المجتمع الدولي المدني والعسكري على حد سواء.

الفترة الانتقالية التالية للانتخابات

٢٧ - إن إجراء الانتخابات بنجاح يمثل انتهاء المرحلة الثالثة لتنفيذ السلام. ونحن الآن في بداية المرحلة الرابعة، وهي أكثر المراحل حساسية وتشمل أساسا إقامة مؤسسات مشتركة للبوسنة والهرسك وتؤدي، في نهاية المطاف، إلى انتهاء ولايات الوكالات المنفذة التي مدتها سنة واحدة. وهذه المرحلة هي المرحلة التي سيتحدد فيها مصير البوسنة والهرسك - فإما أن تظل دولة واحدة مؤلفة من كيانين، أو أن تتجه نحو التقسيم مع ما يؤدي إليه ذلك من نتائج بالنسبة للمنطقة ككل.

٢٨ - وباستخدام السلطة النهائية للممثل السامي في الميدان في التنفيذ المدني من اتفاق السلام، حسبما هو محدد في المرفق ١٠ من اتفاق السلام ويرد وصفه في التدابير التي اتفق عليها في جنيف في ١٤ آب/أغسطس، فإنه بمجرد إعلان النتائج الأولية للانتخابات، أعلنت في ١٩ أيلول/سبتمبر الترتيبات الانتقالية التي تهدف إلى تشجيع تشكيل المؤسسات المشتركة والى تفادي وجود فراغ في السلطة وأي غموض فيما يتعلق باستمرارية دولة البوسنة والهرسك. وطبقا لهذه الترتيبات، يتولى مجلس رئاسة البوسنة والهرسك المنتخب حديثا مهام منصبه بعد التصديق على نتائج الانتخابات، وابتداء من تلك اللحظة، تقوم جميع الهيئات الحكومية القائمة في أراضي البوسنة والهرسك بوظائفها مؤقتا إلى أن تحل محلها هيئات جديدة.

٢٩ - وريثما تعلن النتائج النهائية للانتخابات، عقدت بالفعل اجتماعات مع أعضاء مجلس الرئاسة المنتخب حديثا. وبعد أن تم التصديق على النتائج، أعتزم أن أدعو إلى عقد الاجتماع الرسمي الأول لمجلس الرئاسة في أقرب وقت ممكن. وسوف أساعد بعد ذلك في الدعوة إلى عقد الدورة الافتتاحية لمجلس النواب، التي ستتزامن مع انعقاد مجلس الرئاسة.

٣٠ - ولتسهيل حسن قيام المؤسسات المشتركة بوظائفها في البداية فإن مكتبي يقوم، بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية، بإعداد مجموعة قواعد للبداية السريعة، وهي تتألف من الحد الأدنى من القواعد القانونية اللازمة لقيام حكومة البوسنة والهرسك بوظائفها. وسوف تشمل المجموعة، ضمن ما ستشمله، قوانين تشمل العلاقات الاقتصادية الخارجية، وأنظمة المواطنة وجوازات السفر، وإنشاء البنك المركزي للبوسنة والهرسك، وفترة الولاية البرلمانية، والحصانة وخلافة الرئاسة، وكذلك أنظمة الحركة الجوية ومشروع ميزانية لعام ١٩٩٧.

٣١ - وعملية تطويع دستور اتحاد البوسنة والهرسك ودستور جمهورية صربسكا لأحكام دستور البوسنة والهرسك تكاد تكون قد اكتملت الآن. ولجنة فينيسيا التابعة لمجلس أوروبا عاكفة على دراسة التعديلات الدستورية التي أدخلتها الكيانات حتى الآن، وأوصت بالخطوات الأخرى اللازمة. وبناء على طلبي، عقدت في سراييفو في نهاية آب/أغسطس مشاورات أخرى بين أعضاء لجنة فينيسيا وممثلي الكيانين وقدمت مقترحات لإدخال تعديلات من أجل تمكين الكيانين من اعتماد التعديلات اللازمة قبل انتخابات أيلول/سبتمبر.

٣٢ - وعلى الرغم من أن المجلس الاتحادي لم يتمكن حتى الآن من اعتماد المقترحات التي قدمها الخبراء فإنه يجب إدخال التغييرات اللازمة بمجرد عقد المجلس الاتحادي. وقبل انتخابات أيلول/سبتمبر بوقت قصير اعتمد مجلس جمهورية صربسكا عددا كبيرا من التعديلات الدستورية استنادا إلى التوصيات التي قدمتها لجنة فينيسيا. وعلى الرغم من أن غالبية الأحكام التي تتعارض مع دستور البوسنة والهرسك قد جرى الآن إلغاؤها، أو تعديلها، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى إدخال بعض التغييرات بالنسبة للحالات التي لم يتبع فيها مجلس جمهورية صربسكا توصيات الخبراء. وإذا لم ينفذ المجلس الاتحادي ومجلس جمهورية صربسكا بقية مقترحات لجنة فينيسيا فإنه سيتعين أن تقرر المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ما إذا كانت الأحكام الدستورية موضع البحث متمشية مع دستور البوسنة والهرسك.

قضايا الاتحاد

٣٣ - لا يزال تشكيل اتحاد للبوسنة والهرسك يقوم بجميع الوظائف هو أحد الدعائم الأساسية لتنفيذ الاتفاق الإطاري العام بنجاح. ولهذا السبب فإن الجهود التي يبذلها مكتب الممثل السامي، المقترنة بجهود تبذلها بعض الحكومات، قد استمرت بهدف دعم إنشاء هياكل فعالة للاتحاد.

٣٤ - وبصفة عامة فإن تلك الجهود قد عاقها اختلاف النهج الإجرائية لشريكي الاتحاد فيما يتعلق بإلغاء الترتيبات الإدارية القائمة في الأراضي الخاضعة لسيطرة مجلس الدفاع الكرواتي، أي "الجمهورية الكرواتية للبوسنة والهرسك"، والقيام، بالتوازي مع ذلك، بإنشاء هياكل الاتحاد ودمج مؤسسات جمهورية البوسنة والهرسك السابقة في الهياكل الاتحادية. وهذا الاختلاف في النهج قد أدى، بالنسبة لعدد من المجالات الموضوعية المتعلقة بالسياسة، إلى تجمد عملية إنشاء الهياكل الاتحادية. ومن بين المجالات التي تثير قلقا خاصا لدى مكتب الممثل السامي تسهيل عقد اتفاق بين شريكي الاتحاد بشأن الهيكل التنظيمي المقبل لسراييفو.

٣٥ - ومن الواضح أنه قد حدث تقدم في تنفيذ الاتحاد ولكنه، مع الأسف، تقدم بطيء. وقد أدى اتفاق سراييفو المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦ إلى إنشاء نظام اتحادي جمركي ومالي موحد. فاتفاق بطرسبرغ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل كان خطوة هامة في اتجاه إنشاء هياكل ديمقراطية جديدة للشرطة في الاتحاد. واتفاق "بلير هاوس" المؤرخ ١٤ أيار/مايو مهد الطريق لاعتماد "قانون اتحادي للدفاع"، وهو قانون يرتئي توحيد الهياكل الدفاعية القائمة في الاتحاد. كذلك فإن تدابير جنيف المتفق عليها في ١٤ آب/أغسطس قد زاد أيضا الضغط الدولي لحل "الهرسك - البوسنة" والانتهاء من إنشاء الهياكل العاملة داخل الاتحاد.

٣٦ - وشريكا الاتحاد يقران بأن وجود اتحاد مستقل ذاتيا هو شرط أساسي لا غنى عنه لنجاح تنفيذ اتفاق السلام، غير أنه لا يزال هناك الكثير من الأعمال الأساسية التي يتعين القيام بها من أجل إنشاء هياكل اتحادية تكون مستقرة وديمقراطية بالفعل. والجهود التي يبذلها مكتب المفوض السامي لمواصلة إنشاء هذه الهياكل سوف تستمر. غير أن هذه الجهود تتطلب التزاما وتعاونا نشيطين ومتزايدين من جانب الزعماء السياسيين لشريكي في الاتحاد.

خط الحدود الفاصل بين الكيانين والتحكيم بشأن بريتشكو

٣٧ - استنادا إلى التقدم الكبير الذي سبق أن أحرز في تعديل خط الحدود الفاصل بين الكيانين فإن الطرفين قد وقعا في ١٧ تموز/يوليه اتفاقا رسميا لحل غالبية المسائل العملية التي كانت معلقة وقت التوقيع على اتفاق السلام. ولا تزال المناقشات جارية تحت اشراف قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات بشأن الأجزاء الأخيرة المتبقية من الخط، وخاصة بشأن حي دوبرينيا الحساس في سراييفو.

٣٨ - ومع أن الأطراف قد فشلا، حتى ١٤ تموز/يوليه، في الوصول إلى اتفاق بشأن ترشيح العضو الثالث في محكمة بريتشكو للتحكيم فإنها قبلت، فيما بعد، تعيين رئيس محكمة العدل الدولية لروبرت أووين الذي

تولى منذ ذلك الوقت رئاسة محكمة التحكيم. غير أنه لم يحدث تقدم في عملية التحكيم نتيجة لوجود خلافات في الرأي بين الأطراف بشأن موضوع التحكيم.

٣٩ - وأنا لا أزال أعتقد بأن إسراع الأطراف بمعالجة هذه المشكلة سيزيد احتمالات التوصل، عن طريق المفاوضات، إلى حل مقبول من جميع الأطراف ويأخذ في الاعتبار، مصالحها المشروعة ويحقق مصالح شعب بريتشكو.

وسائط الإعلام

٤٠ - رصد مكتبي عن كثب وسائط إعلام الكيانين في الفترة السابقة للانتخابات. وقد تحقق قدر من التحسن في فرص الوصول الى وسائط الإعلام، حيث أصبحت التغطية الاخبارية أكثر توازنا. غير أن معظم وسائط إعلام جمهورية صربسكا واصلت دعمها الثابت للحزب الديمقراطي الصربي الى درجة استبعاد الأحزاب الأخرى. وفي جزء الاتحاد الواقع تحت سيطرة مجلس الدفاع الكرواتي، انحازت وسائط الإعلام، انحيازا تاما، للاتحاد الديمقراطي الكرواتي الحاكم. كما كان هناك اتجاه من جانب تليفزيون البوسنة والهرسك نحو تأييد حزب العمل الديمقراطي الحاكم.

٤١ - وأدى مكتب الممثل السامي دوره في إسداء المشورة، والتحذير أحيانا، من أوجه القصور والتجاوز في تغطية الانتخابات عن طريق لجنة خبراء وسائط الإعلام التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أثيرت بعض الحالات وقامت هذه اللجنة بالتحقيق فيها. أما بالنسبة لبعض التجاوزات الصارخة، فقد أثرتها مباشرة مع السلطات السياسية.

٤٢ - أما شبكة الاذاعة المفتوحة، التي كان لمكتب الممثل السامي دور رائد فيها، فبدأت العمل يوم ٧ أيلول/سبتمبر ببث الأخبار والمنوعات والمواد المتصلة بالانتخابات. والغرض من شبكة الاذاعة المفتوحة - التي تمولها مجموعة كبيرة متنوعة من الجهات المانحة الدولية وتعمل حاليا تحت سلطة اللجنة الانتخابية المؤقتة بغير تشريعات ذات صلة - إنما هو إقامة قطاع تليفزيوني قوي مستقل في البوسنة، بالاستعانة بالمحطات القائمة وبالمواهب المتوفرة في الكيانين. ويمكن التقاط موجات شبكة الاذاعة المفتوحة حاليا في جميع المراكز السكنية الرئيسية في البلد.

عودة اللاجئين والمشردين

٤٣ - تشرد أكثر من نصف سكان البوسنة والهرسك كنتيجة مقصودة للحرب. ومع ذلك، يعيش أكثر من مليون لاجئ خارج البلد، ولا يزال ما يقرب من مليون مشرد مضطرين للعيش بعيدا عن ديارهم داخل حدود البوسنة والهرسك. ولإعمال الحق في العودة الى الديار الأصلية، يدعو المرفق ٧ من الاتفاق الإطاري العام الأطراف الى عكس اتجاه أهداف حرب تتميز بحملات التطهير العرقي. ومن ثم، فإن هذا العنصر من تنفيذ السلام يجب أن يعالج بجهود دؤوبة.

٤٤ - والجهود الجاري بذلها في هذا المجال تتعثر بواقع انفصالي على الطبيعة. فالعودة تمنعها الممارسات التعسفية المتفشية في الكثير من جوانب أي مجتمع مدني، مثل القصور الحاد في سيادة القانون، وتفشي الخوف لدى الغالبية العظمي من المواطنين من الانتقال الى خارج نطاق الحماية التي يتصورونها في مناطق سيادتهم العرقية، فضلا عن نقص المساكن وفرص العمل. وهذا لا يحول فقط دون العودة عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين، وإنما أيضا عبر خطوط الانقسام العرقي داخل اقليم الاتحاد. وانتهاكا لالتزام الأطراف، بموجب اتفاق السلام، بتهيئة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة للعودة، فإن استمرار منع حتى إعادة تركيب خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية والسكك الحديدية والحافلات التجارية عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين إنما يشكل مانعا رئيسيا أمام ممارسة حق العودة وكذلك للانتعاش الاقتصادي.

٤٥ - وشهدت أشهر الصيف عودة أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين الى مناطق سيادتهم العرقية، مما رفع العدد الاجمالي للعائدين منذ توقيع اتفاق دايتون الى ما يقدر بـ ٠٠٠ ٢٠٠. أما الإعادة المنظمة الى الوطن فعوضت نسبة ضئيلة من حركات العودة التي تتسم، عموما، بكونها فردية وطوعية وتلقائية. كما أن هناك ما يسمى "عودة الأقليات" على نطاق محدود، وإن كانت الى مجتمعات أكثر تسامحا، معظمها في الاتحاد، أو في إطار برامج التعمير الاسكاني في المنطقة العازلة. ومن جهة أخرى، أصبحت التكاليف الاجتماعية للتشرد الدائم أكثر وضوحا في الأحياء التي عكر صفوها قدوم المشردين من خلفيات اجتماعية أخرى.

٤٦ - وعمدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باعتبارها الوكالة التنفيذية الرائدة لتنفيذ المرفق ٧، الى تركيز جهودها على التعمير الاسكاني المستهدف وتدابير بناء الثقة. وقد ساند مكتبي هذه الخطوات، خاصة داخل إطار اللجنة المدنية المشتركة. وسوف تتطلب الأشهر القادمة دعما دوليا مطردا، بل ومتزايدا، لبرامج التعمير الاسكاني، وكذلك خطوات مبتكرة لتشجيع ما يسمى بعودة الأقليات، وهي حاليا قيد النظر. فمهمة جعل العودة الى الديار الأصلية حقيقة واقعة ستتطلب اتباع نهج شامل ومتعدد التخصصات داخل إطار جهود أخرى لتحقيق الاستقرار. وسوف يتعين مجابهة تحديات إضافية ناجمة عن عدم رغبة المشردين واللاجئين في العودة الى مناطق سيشكلون فيها أقلية.

المفقودون والمقابر الجماعية

٤٧ - تبذل السلطات الوطنية المتعاونة مع ممثلي المجتمع الدولي جهودها لمساعدة أسر المفقودين على معرفة مصيرهم والقيام، عند اللزوم، باستخراج جثثهم والتعرف عليها. وبرئاسة لجنة الصليب الأحمر الدولية، جمع الفريق العامل المعني بالمفقودين بين مندوبي أسر المفقودين والسلطات المسؤولة، مما كفل الاستماع إلى شواغل الأسر والرد على استفساراتها. وهذه عملية عويصة وطويلة وتسير، مع الأسف، ببطء.

٤٨ - ويتولى فريق الخبراء المعني باستخراج الجثث والبحث عن المفقودين، الذي يرأسه مكتبي، مساعدة الأطراف في جهودها من أجل استخراج الجثث والتعرف عليها. ونتيجة لذلك، وضعت الأطراف قائمة أولويات بمواقع استخراج الجثث. وقد تم استخراج الجثث بالكامل من اثنين من المواقع الثلاثة الأعلى أولوية. ولا يزال العمل جاريا في الموقع الثالث. وتقوم الأطراف حاليا بوضع قائمة ثانية بالمواقع ذات الأولوية. ويجري حاليا وضع قاعدة بيانات للفترة السابقة للوفاة، وذلك كمشروع تعاوني بين خبير الأمم المتحدة المعني بالمفقودين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة الأطباء المناصرين لحقوق الانسان، ومعهد بولتسمان. غير أن جهود الأطراف والمجتمع الدولي لا تزال تتعثر بفعل عدم كفاية الموارد. فخبير الأمم المتحدة المعني بالمفقودين يواصل حملته لجمع التبرعات لتلبية الاحتياجات الماسة، مثل المساعدة في إزالة الألغام، وتوفير اللوازم والمعدات العلمية والخاصة بالطب الشرعي.

حقوق الانسان

٤٩ - يعتبر احترام حقوق الانسان وسيادة القانون عاملين حاسمين لعملية تنفيذ السلم. فرغم التعهدات بتطبيق أعلى معايير حماية حقوق الانسان، أخفقت جميع الأطراف دوما في الوفاء بهذا الالتزام. ومنذ تقريري السابق (انظر S/1996/542)، تدهورت حالة حقوق الانسان في العديد من المجالات الهامة. ومن دواعي القلق البالغ تزايد عدد ومدى انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة على يد الشرطة وأصحاب السلطة، إلى جانب وقوع عدد ضخم من الانتهاكات في اطار الانتخابات، بدافع من المعتقدات السياسية لا العرقية.

٥٠ - وفي الوقت نفسه، لم تتخذ السلطات خطوات ملموسة لتصحيح الأوضاع التي تهدد هدف المجتمع المتعدد الأعراق. فالتحرش بالأقليات العرقية، بما في ذلك عمليات الطرد والترويع، لا يزال قائما، كما أن السلطات المسؤولة لم تتخذ اجراءات حاسمة لحل هذه المشكلة، وهو ما يدلل عليه، مثلا، التهديدات المستمرة التي توجه للأقليات المقيمة في ضواحي سراييفو. كما تفشى التمييز ضد الأقليات العرقية في مجالات العمل والتعليم والحصول على الخدمات الحكومية، مما يعزز الاتجاه نحو الانفصال العرقي.

٥١ - وارتفعت نسبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، خاصة الايذاء البدني على يد الشرطة. ومنذ تقريري السابق، اقترنت حوادث الضرب الشائعة تماما في مراكز الاحتجاز بجريمتي قتل، جاءت احداهما نتيجة لتعذيب واضح على يد مسؤولي الشرطة، والأخرى نتيجة للضرب في مركز للشرطة. ورغم ما تشهده جميع أنحاء البوسنة والهرسك من تزايد في أعداد الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التنقل، فإن الكثيرين يفعلون ذلك معرضين أنفسهم للتحرش، والاحتجاز التعسفي، والايذاء على يد السلطات المحلية بالقرب من خط الحدود الفاصل بين الكيانين. وفي سياق الانتخابات، اتخذت هذه المشاكل أبعادا جديدة. فقد تعرض مرشحو ومناصرو الأحزاب السياسية المعارضة للتحرش والترويع والاعتداءات العنيفة في الكيانين. ولم تعمل السلطات المحلية، بما فيها الشرطة، على درء هذه التهديدات، بل كانت أحيانا من العناصر المرتكبة للتجاوزات.

٥٢ - وفي مجال اصلاح القانون، لم يمتثل أي من الكيانين تماما لشروط اتفاق السلام. ورغم إحراز قدر من التقدم في تطويع قوانين العفو العام في الاتحاد وفي البوسنة والهرسك لاتفاق السلام، فإن المبادرات التي اتخذها مكتبي وآخرون داخل المجتمع الدولي، بشأن أوجه القصور في قانون جمهورية صربسكا المتعلق بهذا الموضوع، لم تحقق بعد النتائج المرجوة.

٥٣ - ومن دواعي القلق البالغ عدم قيام الأطراف بتعديل قوانين الملكية، التي تعد حائلا ضخما أمام عودة اللاجئين والمشردين. إذ لم تقم الأطراف حتى الآن بالوفاء بالتزامها بوقف العمل بالقوانين التي اعتبرت مخالفة لاتفاق السلام، كما أنها لم تحدث التغييرات التشريعية اللازمة للسماح بعودة اللاجئين وحماية حقوق الملكية. والتقاعس عن اتخاذ اجراءات فورية لحسم هذه القضية الأساسية قد يعزز نتائج التطهير العرقي.

٥٤ - وعلى الأطراف أن تتخذ خطوات فورية ملموسة لتنفيذ كامل نطاق الحقوق الممنوحة للأشخاص بموجب دستور البوسنة والهرسك. وعلى الأطراف، بشكل خاص، التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان ومحاكمتهم، ولا سيما في الحالات التي تورطت فيها الشرطة المحلية أو مسؤولون آخرون بصورة غير مباشرة أو مباشرة. وفضلا عن ذلك، يتعين على الأطراف اتخاذ خطوات ملموسة للقضاء على التمييز ضد الأقليات العرقية واللاجئين والمشردين العائدين، وهو ما يعتبر عنصرا أساسيا في اقامة مجتمع ناجح متعدد الأعراق.

٥٥ - وفي هذا الصدد، لا تزال سراييفو موضع قلق بالغ. فعن طريق اللجنة المدنية المشتركة لسراييفو، واصل مكتبي السعي نحو تحقيق هدف احتفاظ المدينة بطابعها المتعدد الثقافات والأعراق. وهذا يستلزم تحسين أوضاع الأمن والحصول على المسكن والوظيفة لجميع من يعيشون في المنطقة، بمن فيهم السكان الصرب المتبقون، وتشجيع عودة من غادروا. وقد أقمنا حوارا بين طوائف المجتمع لتحسين التعاون بين الجماعات في المجالات التي اشتدت فيها الشواغل الأمنية. كما بادرنا بعقد اجتماعات بين رؤساء البلديات من الكيانين. ووافقت السلطات المحلية في الاجتماع الأخير للجنة المدنية المشتركة لسراييفو، المعقود في ٢٧ آب/أغسطس، على حل المشاكل المعلقة المتصلة بإدماج المدرسين والطلاب والعاملين الصحيين الصرب في نظام الاتحاد، وكذلك على مضاعفة جهود منع الجريمة. وفضلا عن ذلك، ساعد مكتبي في جهود الوساطة الرامية الى التوصل الى اتفاق بشأن وضع دستور جديد لكانتون سراييفو، وهو ما سيكفل، عند تنفيذه، تحقيق مشاركة سياسية كاملة لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك تمثيلهم في الهيئات التشريعية والادارية.

٥٦ - وبوجه عام، يواصل مكتبي، بالتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية والمجتمع الدولي، العمل دوما على تعزيز الاستجابات المؤسسية لجبر انتهاكات حقوق الانسان. ومع ذلك، فإن تحقيق تحسن في مناخ حقوق الانسان هو، في نهاية المطاف، من مسؤولية سلطات ومواطني البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، فإن القيادة السياسية ملزمة أيضا بدعم وتعزيز تطوير كل من مؤسسات حقوق الانسان الرسمية التي أنشأها

اتفاق السلام ودساتير الاتحاد، والهياكل غير الحكومية غير الرسمية التي هي جزء لا يتجزأ من تطور المجتمع المدني.

قضايا الاحتجاز والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٥٧ - لم تكتمل بعد الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي لضمان الافراج عن الأشخاص المحتجزين نتيجة للنزاع، على نحو ما هو مشترط في المرفق ١ - ألف. ورغم الافراج عن جميع السجناء المسجلين لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية، فهناك أدلة على أن الأطراف لا تزال تحتجز عددا غير معروف من الأشخاص الذي تم اعتقالهم قبل ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ممن لم تسجلهم لجنة الصليب الأحمر الدولية. ورغم الضغوط المستمرة التي يمارسها مكتبي، لم تنفذ الأطراف "قواعد الطريق" المتفق عليها في روما في ١٨ شباط/فبراير، كما لا يزال يلقى القبض، وإن كان بمعدلات قليلة، على أشخاص تزعم الأطراف أنهم ارتكبوا جرائم حرب.

٥٨ - وفضلا عن ذلك، تتواصل ممارسة زمن الحرب المتعلقة بتبادل المحتجزين. كذلك، فإن خطر الاعتقال، الذي يتضاعف بعدم وضوح من هو مطلوب اعتقاله لجرائم حرب، يعوق كثيرا حرية التنقل.

٥٩ - ولم يمتثل أي من الكيانين تماما لالتزامه بالتعاون مع المحكمة الدولية. إذ لم تبذل سلطات جمهورية صربسكا أي جهد للوفاء بالتزاماتها باعتقال الأشخاص المدانين من المحكمة، كما هو مشترط في اتفاق السلام. ورغم أن سلطات اتحاد البوسنة والهرسك قد امتثلت من خلال اعتقال الأشخاص المدانين في الأراضي الواقعة تحت سيطرة الجيش البوسني، فإن الأشخاص المدانين من المحكمة الدولية ممن يقيمون أو يزورون المناطق الواقعة تحت سيطرة مجلس الدفاع الكرواتي لم يعتقلوا أو يحالوا الى المحكمة، كما هو مشترط في قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣).

٦٠ - وفي أعقاب قيام رادوفان كارادجيتش بتسليم مهامه كرئيس لجمهورية صربسكا في ٣٠ حزيران/يونيه، مورست ضغوط دولية أخرى أدت إلى استقالته من منصبه كزعيم للحزب الديمقراطي الصربي ثم انسحابه الفعلي من الحياة العامة. غير أن مسألة مثوله أمام المحكمة في لاهاي للدفاع عن نفسه لا تزال واردة.

٦١ - ومن جهة أخرى، تحسن في تلك الأثناء تعاون جمهورية صربسكا مع المحكمة الدولية في قضايا أكثر فنية. إذ وافقت سلطاتها على تسليم أوامر اعتقال للأشخاص المدانين داخل نطاق ولاياتها، كما أن عمليات استخراج الجثث تحت اشراف المحكمة في جمهورية صربسكا استمرت دون عراقيل. وافتتح في بلغراد مكتب للمحكمة. ورغم أن سلطات الاتحاد تتعاون بوجه عام مع المحكمة، حدثت خلال الأسابيع القليلة الماضية استثناءات مثيرة للقلق. فقد بدأت محاكمات مجرمي الحرب المشتبه فيهم في محاكم الاتحاد دون إخطار المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. وفي إحدى الحالات، أدين أحد المشتبه فيم دون أن يكون للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا أي فرصة لنظر القضية.

إعادة بناء الاقتصاد

٦٢ - يظل الانتعاش الاقتصادي وإعادة بناء الاقتصاد في الأجل الطويل هما الشرطان الرئيسيان للسلام والاستقرار الاقتصادي. وقد أنجز الكثير من أجل استعادة الهياكل الأساسية الاقتصادية بعد ويلات الحرب ومن أجل توفير أساس سليم يكفل عودة إلى الرخاء. ولقد واصلت جهودي في هذا الصدد مع كبرى مؤسسات التنفيذ الاقتصادية وهي البنك الدولي، واللجنة الأوروبية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والمجموعة الإدارية الدولية. وعقدت في سراييفو اجتماعات أسبوعية منتظمة مع هذه الوكالات لمناقشة وتنسيق الخطط ورسم الأولويات.

٦٣ - وجرى بالاشتراك مع اللجنة الأوروبية والبنك الدولي، إنشاء ثلاث عشرة فرقة عمل قطاعية لتنسيق جهود المانحين كل في مجال اختصاصه. وتتولى هذه الفرق الجمع على صعيد واحد بين أهم المانحين، وبين ممثلي المستفيدين لمناقشة مشاريع التنفيذ وتحديد ثغرات التمويل وتدارس التنمية القطاعية. ولزيادة كفاءة فرق العمل، يتم حاليا اتخاذ التدابير الكفيلة بنوع من إعادة تشكيل صيغة فرق العمل. ومن شأن فرق العمل المعاد تشكيلها أن تعالج المسائل المتعلقة بسياسات التنمية وزيادة رصد تنفيذ المشاريع. وتقدم فرق العمل تقاريرها إلى مكتب الممثل السامي.

٦٤ - وقد تزايد معدل تنفيذ المشاريع خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة وأنشئت هياكل تنفيذ مختصة. وإن كان هذا يصدق أساسا على اتحاد البوسنة والهرسك لأن المجتمع الدولي كان غافلا عن جمهورية صربسكا، التي نزعت إلى مواصلة موقفها غير المتحمس إزاء التعاون مع المجتمع الدولي للمانحين، رغم أن الأمر انطوى على قدر من التطور الإيجابي في جمهورية صربسكا حين وافقت السلطات المختصة في الصيف على توقيع ثلاثة اتفاقات فرعية مع دولة البوسنة والهرسك لقروض بشأن مشاريع البنك الدولي وبهذا فتحت الباب أمام المشاركة في هذه البرامج.

٦٥ - وطبقا لآخر الإحصاءات، فإن مجموع الالتزامات المؤكدة من جانب المانحين في عام ١٩٩٦ يصل إلى ١,٥٢٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة. أما المبلغ الإجمالي في إطار شتى مراحل التنفيذ فهو ٨٨٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة، أنفق منها ٥٥٨ مليون دولار. وتلقى إقليم الاتحاد ٨٢ في المائة من إجمالي جهود المساعدة قيد التنفيذ، بينما تمثل ١٧ في المائة أنشطة ذات طابع مشترك بين الكيانين. وفي جمهورية صربسكا، فإن إجمالي الأنشطة قيد التنفيذ لا يمثل سوى ١ في المائة. بل إن جهود المساعدة في الاتحاد تركزت حتى الآن على مناطق قليلة، حيث تلقى كانتونان وسراييفو فقط ثلثي الإجمالي. وينبغي عكس هذا الاتجاه مستقبلا مع الأخذ بنهج أكثر توازنا بين إقليم الاتحاد وجمهورية صربسكا في ضوء مدى الدمار ومدى الاحتياجات والمشروطية السياسية.

٦٦ - وفي إطار الإصلاحات التي تيسر عمليات الانتعاش الاقتصادي والانتقال في البوسنة والهرسك إلى اقتصاد السوق، أكدت على عدة قطاعات ذات أولوية مثل البنية الأساسية، وتوليد فرص العمل وإعادة بدء الانتاج. ومن الأمثلة الإيجابية على ذلك: إصلاح خطوط السكك الحديدية بين سراييفو وبولشي، وإصلاح

محطات توليد الكهرباء الرئيسية الثلاث وخطوط النقل الأربعة الرئيسية، وانتعاش تجارة التجزئة. ومع ذلك، جاء إيقاع التنفيذ، في أغلب الأحيان، أبطأ مما كان متوقعا. ولا تزال هناك ثغرات تمويل كبيرة في جميع المجالات ذات الأولوية. وأحث مجتمع المانحين بشدة على تقديم ما أعلنه من تبرعات وعلى التعجيل بأنشطة المشتريات من أجل الاستفادة الكاملة مما تبقى من موسم التشييد لعام ١٩٩٦. كما أود أن أبين أن من المؤسف أن أدت عقبات سياسية، في أغلب الأحيان، إما إلى إبطاء سرعة التنفيذ أو توقفها تماما، مما أدى إلى نقص في البنية الأساسية، ومنها مثلا شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية يحول بالفعل دون قيام تعاون اقتصادي بين الكيانين. ولقد أوضحت بجلاء أن لا سبيل إلى استمرار هذه الاتجاهات.

٦٧ - وقد بدأت الاستعدادات لمرحلة الانتعاش التالية. أما المهام الكبرى التي يتعين الاضطلاع بها من أجل التنمية الاقتصادية للبوسنة والهرسك في مرحلة ما بعد الانتخابات فتشمل، ضمن ما تشمل، المسارعة إلى إقامة مؤسسات الدولة، وتنفيذ سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، واعتماد إطار تشريعي يفضي إلى التحول إلى اقتصاد السوق ومواصلة جهود التعمير. على أن نجاح هذه الجهود يتوقف على توثيق التعاون فيما بين كبرى وكالات التنفيذ الدولية.

إزالة الألغام

٦٨ - ما برح التقدم بطيئا في مجال الإزالة الفعلية للألغام، رغم ما أنجز وما يجري إنجازه من تطهير بعض الطرق والمطارات ومقابر الحرب ومناطق الاستيطان. وقد تم بالفعل الاتفاق على أولى التعاقدات النموذجية للبنك الدولي كما قبلت جمهورية صربسكا بصورة متأخرة قروض البنك الدولي.

٦٩ - ومنذ تقريري الأخير (انظر S/1996/542)، أحرز تقدم ملموس في مجالي التنظيم والتدريب. وظل مركز عمليات الألغام التابع للأمم المتحدة في سراييفو يوظف المزيد من الأفراد الدوليين والمحليين وأنشئ مكتب إقليمي في بانيالوكا وقاعدة البيانات الوطنية الالكترونية عن حقول الألغام وصدرت خرائط فيما تتواصل عمليات التدريب على التوعية بالألغام. وقد تم حتى الآن تدريب نحو ٦٠ من الاختصاصيين في مسح حقول الألغام ودربت هيئة المعونة الشعبية النرويجية أكثر من ١٢٠ من مزيلي الألغام وطرح الاتحاد الأوروبي عقودا لتدريب ما مجموعه ٢١٠ من مساحي حقول الألغام ومن الاختصاصيين في التخلص من الأعتدة المتفجرة. ويجري حاليا تنفيذ البرنامج الموسع التابع لحكومة الولايات المتحدة للتدريب وإزالة الألغام.

٧٠ - ومع ذلك، فلا يزال الأمر يقتضي الكثير. وما برح انعدام حرية التنقل يحد من التدريب ومن مشاركة العناصر المحلية في الإدارة. ويقصر التمويل المتاح عن القدر المطلوب فضلا عن إصرار السلطات الاتحادية على فرض ضريبة بنحو ٥٠ في المائة ورسوم التأمينات الاجتماعية على مرتبات الموظفين المحليين رغم عجزها عن مراجعتها حسابيا، مما أدى إلى تأخير تنفيذ بعض المشاريع. وهناك كذلك قلق بأن ينجم بعد فترة الشتاء نقص في قدرة إزالة الألغام على التعامل مع هذه المهمة في عام ١٩٩٧.

٧١ - ولمعالجة هذه المشاكل، أعيد تشكيل فرقة العمل لإزالة الألغام برئاسة نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. ولسوف يعكف هذا الفريق الآن على الإشراف على نشاط اللجنة مركز عمليات الألغام التابع للأمم المتحدة ووضع السياسات وتحديد الأولويات والتماس التمويل من أجل إزالة الألغام. وسوف تعمل فرقة العمل هذه في إطار نشاط الفريق المعني بسياسات إزالة الألغام. ومن المأمول أن تصبح الحكومات المنتخبة مؤخرا أكثر استعدادا للتعاون عما مضى وهو أمر لا غنى عنه من أجل التنفيذ الكامل لاقتراح الأمم المتحدة بتدريب وتجهيز ٢ ٠٠٠ من مزيلي الألغام قبل حلول نيسان/أبريل ١٩٩٧ وإمكانية استخدام فرقة العمل هذه خلال موسم إزالة الألغام في عام ١٩٩٧.

الاستقرار الإقليمي

٧٢ - كما كان مقررا، تم تنفيذ الاتفاق المتعلق بمراقبة الأسلحة على مستوى المناطق الفرعية، عملا بالمادة ٤ من المرفق ١ باء من اتفاق السلام، الموقع في فلورنسه يوم ١٤ حزيران/يونيه. وبدأت عمليات التفتيش لفترة التحقق الأساسية في ١٨ آب/أغسطس وتم حتى الآن ٢٥ تفتيشا من واقع ما مجموعه ٩٦ تفتيشا تقرر إجراؤها قبل نهاية فترة التحقق الأساسية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وأفادات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن وجود بعض صعوبات فيما يتعلق بتعريف نقاط الدخول، بين الأطراف في إقليم البوسنة والهرسك مما أعاق إلى حد ما التخطيط المبدئي. وبخلاف ذلك مضت عمليات التفتيش بغير عوائق.

٧٣ - وقد أخطرت الأطراف بالتزاماتها في مجال التخفيض، ويتوقع منها أن تبدأ بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر تخفيضات في مخزوناتها من الأسلحة التي يشملها الاتفاق المذكور. وتقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مساعدتها إلى الأطراف لتنفيذ التزاماتها.

٧٤ - ومن المتوقع أن يجري تعيين الممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى انعقاد قمة المنظمة المذكورة في أوائل كانون الأول/ديسمبر، لكي يتولى مساعدة الأطراف على تنظيم وإجراء المفاوضات بشأن مراقبة الأسلحة الإقليمية، على النحو المتوخى في المادة ٥ من المرفق ١ باء، وبهذا يُفسح المجال أمام مفاوضات عملية تتم بين الأطراف المعنية.

رابعا - التعاون مع قوة التنفيذ

٧٥ - ظلت العلاقات تتسم بإيجابية قصوى مع قوة التنفيذ بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وخلال هذه المرحلة، زاد الدعم العسكري للوكالات المدنية. وكانت تلك مساهمة حيوية في التقدم المحرز في شتى جوانب النشاط المدني، كما كان الدعم المقدم إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إدارتها للانتخابات لازما ومستفيضا وبغيره كان يمكن ألا تتم الانتخابات. وتم كذلك صقل الإجراءات لحماية المدنيين في حالات الطوارئ.

٧٦ - وعلى الصعيد الاستراتيجي، حافظت على صلات وثيقة مع الأمين العام للناتو، السيد خافيير سولانا، ومع القائد الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا الجنرال جورج جولوان. وأعكف حاليا على مناقشة الدعم خلال المرحلة الدقيقة لما بعد الانتخابات وقد كتبت إلى السيد سولانا بشأن هذا الموضوع.

٧٧ - وفي مسرح العمليات، تم تغيير قائد قوة التنفيذ في شهر تموز/يوليه دون أي تأثير على التنفيذ المدني. وأود أن أسجل تقديري العميق للدعم الممتاز الذي تلقيته من الأميرال ليتون سميث خلال وقت عصيب لكلينا. ويسرني أن أنوه باستمرار هذا المستوى من الدعم من جانب الأميرال جوزيف لوبيز خلال فترة قيادته.

٧٨ - أما تأخير الانتخابات البلدية فسوف تترتب عليه واجبات إضافية وغير متوقعة بالنسبة لقوة التنفيذ. ونحن نعمل بشكل وثيق معا لتحديد نوعية الدعم المطلوب وإمكانية تقديم هذا الدعم.

خامسا - التطلع الى الأمام

٧٩ - أكدت في تقريري السابقين أن المرحلة الرابعة من عملية تنفيذ السلام هذا العام، بعد الانتخابات، هي الأصعب والأشد حسما بالنسبة للمستقبل. فأمامنا الآن إمكانية لم شتات البلد مرة أخرى.

٨٠ - وأكدت الحملات الانتخابية لمختلف الأحزاب السياسية كيفية مواصلتها السعي نحو تحقيق أهدافها الوطنية الأصيلة الطويلة الأجل، مما يبرز هشاشة عملية السلام خلال الأشهر والسنوات المقبلة. وكانت القضايا القومية، الهجومية والدفاعية، في صدارة حملات الأحزاب الرئيسية، في حين أهملت، بصورة مؤلمة، القضايا الاقتصادية والاجتماعية العاجلة للبلد.

٨١ - وأثبتت نتائج الانتخابات، مرة أخرى، سيادة دور الأحزاب القومية في جميع الطوائف العرقية الثلاث في البلد، ومن ثم تتكرر تجربة انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. ورغم أن ظروف هذه الانتخابات لم تتوافر فيها مواصفات الكمال مطلقا، خاصة بالنسبة لوسائط الإعلام، فإنني أرى أن نتائج الانتخابات هذه لا تمثل المزاج العام في مختلف أنحاء البلد. فهذه الانتخابات سادها الخوف الموروث من الماضي أكثر مما سادها الأمل في مستقبل أفضل.

٨٢ - وكانت الانتخابات هي الشرط الأساسي للتنفيذ التام للدستور الجديد، ولا سيما من حيث إقامة مؤسسات مشتركة. وسوف يتحدد مستقبل عملية السلام بمدى نجاح أو فشل هذه الترتيبات الشاملة لاقتسام السلطة. إذ لا يمكن ضمان استقرار البلد وقدرته على البقاء على المدى الطويل إلا بإنشاء هياكل يمكن للبلد بأسره أن يشعر بأنها منه وله.

٨٣ - وكما ذكرت في تقاريري السابقة، فإن قوى الانفصال العرقي لا تزال أقوى من قوى الاندماج العرقي. ورغم تزايد حركة التنقل عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين - حيث نسعى الى تيسير إقامة شبكة اتصالات بين الكيانين في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية - فإن المؤشرات الحقيقية على المصالحة العرقية لا تزال غائبة بصورة مؤلمة. ولا تزال البوسنة والهرسك بلدا منقسما الى ثلاث وحدات عرقية منفصلة إلى حد بعيد للغاية.

٨٤ - وينبغي أن تكون ترتيبات اقتسام السلطة عادلة للجميع، كما ينبغي في الوقت ذاته أن تكفل فعالية حكم البلد. فالدستور يدعو الى بلد متحد - لا وحدوي - قائم على قدر فريد من لا مركزية السلطات في الكيانين، أي الاتحاد وجمهورية صربسكا. ومؤسسات البلد المشتركة تتطلب درجة عالية من توافق الآراء كيما تتمكن من العمل بكفاءة.

٨٥ - وسوف تغلب على الأسابيع المقبلة قضايا تنفيذ الدستور. وقد بدأ مجلس الرئاسة اجتماعه الأول لمناقشة تشكيل مجلس الوزراء الجديد، بغية الانتهاء من ذلك قبل ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وسوف يستغرق الأمر ما لا يقل عن ذلك حتى يستعد البرلمان بمجلسيه للشروع في بحث كافة القضايا التي يتعين حسمها على سبيل الاستعجال.

٨٦ - ويتولى مكتبي إعداد مجموعة من التدابير المؤقتة والفورية التي نرى أن على المؤسسات المشتركة أن تشرع في اتخاذها فور أن تبدأ عملها. وهذا هو أيضا وقت الدخول في مناقشات مع المؤسسات المشتركة الجديدة حول المساعدة في التعمير خلال السنوات المقبلة، مما يمهد الطريق أمام عقد مؤتمر جديد للجهات المانحة في بداية عام ١٩٩٧.

٨٧ - كذلك، يتعين أن تشهد الأشهر القادمة حسم قضية خط الحدود الفاصل بين الكيانين في منطقة بريتشكو. ورغم أن محكمة التحكيم قد أنشئت، فإن الانقسامات السياسية حول هذه المسألة قد عرقلت أعمالها تماما. وقد حضضت رئيس المحكمة على التحرك نحو إصدار قرار من المحكمة خلال فصل الخريف حتى يتسنى تنفيذه قبل حلول الشتاء في المنطقة. وينبغي أن يستند قرار كهذا الى مبادئ اتفاق السلام وأن يراعي المصالح الاستراتيجية الجغرافية الأساسية للأطراف في المنطقة.

٨٨ - وقد أوضحت اللجنة الانتخابية المؤقتة أن الانتخابات البلدية قد تجرى خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف تكون هذه الانتخابات مهمة لتحديد هيكل السلطة المحلية في جميع أنحاء البلد. وقد أعلنت قوة التنفيذ استعدادها لتوفير الدعم الأمني لهذه الانتخابات على غرار ما فعلت في انتخابات ١٤ أيلول/سبتمبر . ولم يتخذ بعد قرار نهائي بشأن موعد إجراء الانتخابات البلدية.

٨٩ - وخلال الأسابيع القادمة، ستحتدم المناقشة حول الدعم الدولي الذي ينبغي تقديمه للبوسنة والهرسك في المستقبل. ومن وجهة نظري، أود أن أؤكد على ضرورة التبكير ما أمكن بإصدار قرارات حازمة قدر

الإمكان بشأن هذه القضايا، لأن هذا سيسهم في نجاح العمليات السياسية الجارية حاليا في البلد وفي الكيانين.

٩٠ - وقد تم التصول الى اتفاق حول إقامة انتخابات جديدة على الصعد الوطني والكياني والكانتوني والمحلي في جميع أنحاء البوسنة والهرسك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وأرى أن علينا أن ننظر الى الفترة الممتدة من الآن وحتى ذلك الحين على أنها فترة تعزيز لعملية السلام يتعين علينا خلالها أن نتأهب لمساعدة المؤسسات المشتركة للبلد على دفع العملية قدما بالتدريج. وإذا نجحت فترة التعزيز، توجب أن يسود انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ الأمل في مستقبل أفضل لا أن يسودها الخوف الموروث من الماضي.

٩١ - وأرى أن أهداف اتفاق السلام الطموح يمكن تحقيقها تدريجيا، إلا أنني مقتنع اقتناعا راسخا بأن هذا لن يتأتى إلا بالالتزام المستمر من المجتمع الدولي بالدعم والمساعدة خلال هذين العامين. والوجود الأمني جزء لا بد منه في هذا الالتزام، لأن هذا وحده يمكنه أن يبدد الخوف من عودة نشوب نزاع يفسد تماما العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتضميد الجراح والمصالحة.

٩٢ - وسوف تزداد أهمية مسألة جرائم الحرب خلال الفترة المقبلة، لأن أي مصالحة حقيقية ودائمة يجب أن يكون أساسها محاكمة المسؤولين عن فظائع الحرب.

٩٣ - ولا يمكن النظر الى فترة التعزيز للبوسنة والهرسك خلال العامين القادمين بمعزل عما يستجد من تطورات في المنطقة ككل. إذ أن هناك تفاعلا وثيقا للغاية بين مختلف أنحائها. والرأي عندي أنه لا يمكن تهيئة مناخ تنمو فيه البوسنة والهرسك بسواعدها كدولة مستقرة ومتحدة إلا عن طريق عملية تكامل وتعاون في المنطقة بأسرها.

٩٤ - ورغم أن تطبيع العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية كرواتيا يعتبر خطوة إيجابية مهمة للغاية، فإن هناك قضايا أخرى لا تزال بغير حل. فإعادة إدماج سلافونيا الشرقية في كرواتيا يجب ألا يتسبب في تدفق موجة جديدة من اللاجئين في وقت تبرز فيه ضرورة إحراز تقدم أسرع بشأن عودة اللاجئين الى منطقة كرايينا بكرواتيا. وعدم معالجة هذه القضايا بصورة بناءة يمكن أن يترتب عليه أثر مزعزع للاستقرار في البوسنة كذلك.

٩٥ - وقد دخلت عملية السلام في البوسنة، حاليا، أحرج مرحلة لها. فما هو في الميزان خلال الأسابيع والأشهر القادمة ليس مسألة الحرب والسلام على المدى القصير، وإنما مسألة التجزئة المستمرة أو الاندماج التدريجي. فبغير اندماج تدريجي للبلد، سيظل خطر تجدد النزاع قائما وستظل عملية السلام هشة للغاية.

الملحق الأول

البيان الأول الصادر في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عن منسق المراقبة الدولية بشأن الانتخابات في البوسنة والهرسك

١ - وفقا للفقرة ٢ (هـ) من المادة الثالثة من المرفق ٣ من الاتفاق الإطاري العام للسلام الموقع في دايتون، واستنادا إلى قرار المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الصادر في بودابست، يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، عين فلافيو كوتي وزير خارجية سويسرا، في ٧ آذار/مارس ١٩٩٦ السيد إدوارد فان ثين (هولندا) منسقا للمراقبة الدولية لانتخابات البوسنة والهرسك. وتمثلت الولاية المخولة للسيد فان ثين في إجراء تقييم للدورة الانتخابية بأكملها.

٢ - وهدف مهمة منسق المراقبة الدولية هو الوصول إلى استنتاج بشأن ما إذا كانت عملية الانتخابات قد أوفت بالالتزامات المتصلة بالانتخابات والواردة في وثيقة كوبنهاغن لعام ١٩٩٠ الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (والتي أرفقت باتفاق دايتون للسلام) والإطار القانوني والأنظمة الموضوعة لتنظيم العملية الانتخابية وفقا لاتفاق دايتون للسلام.

٣ - وساعد منسق المراقبة الدولية، في رصد العملية الانتخابية، عدد صغير من الموظفين الذين توافدوا على سراييفو بدءا من أواخر نيسان/أبريل، إضافة إلى ٢٥ من المراقبين للعمل لمدة طويلة أوفدوا في تموز/يوليه.

٤ - وكان هناك زهاء ١ ٠٠٠ من المراقبين الدوليين الذين تواجدوا على نطاق واسع في أرجاء البلد في يوم الانتخابات. وقام خمسة وستون منهم بمراقبة الانتخابات خارج البلد في ٢٣ بلدا. وتم توفير مراقبين للعمل لمدة قصيرة كمساهمة من ٢٤ دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ودولتين شريكتين في التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ودولتين غير مشاركتين مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية، وسفارات محلية. وتم نشرهم في مجموعات تتألف الواحدة من مراقبين إثنين، وسجلوا النتائج التي توصلوا إليها في زهاء ٣ ٠٠٠ مركز اقتراع. وهذه عينة كبيرة واسعة النطاق من شأنها أن تمكن منسق المراقبة الدولية من إعداد تقرير شامل عن سير الإجراءات في يوم الانتخابات. وسُمح لجميع المراقبين الدوليين بالقيام بواجباتهم بمساعدة من السلطات المعنية بالانتخابات على جميع المستويات.

٥ - وترد النتائج المفصلة للمراقبة في جداول بالتقرير الاحصائي الذي أعدته وحدة الاحصاءات التابعة لمنسق الرصد الدولي.

أولا - سياق الانتخابات

٦ - يسلم منسق المراقبة الدولي بحالة التعقيد الفريدة التي اتسمت بها هذه الانتخابات التي أجريت في بيئة ما بعد الحرب وتشابكت فيها العملية الانتخابية بعملية تسوية النزاع. ولذلك يصعب تقييم العملية الانتخابية في البوسنة والهرسك، بعد أربع سنوات من الحرب، وفقا لعبارة "حرة ونزيهة" حسبما هو مفهوم منها في العادة.

٧ - ولا يزال المعيار الوحيد ذي الصلة يتمثل في المعايير المعرب عنها في التزامات كوبنهاغن الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (المرفقة كضميمة) واتفاق دايتون للسلام. ولكن لا بد أيضا من النظر إلى الانتخابات في سياق القدرة على حل النزاع. وسوف يتضح ما إذا كانت الانتخابات ستؤدي إلى التكامل أو التفكك مع تكشف الأحداث الفورية شيئا فشيئا.

٨ - وفي سياق الانتخابات في البوسنة والهرسك، لم يتم الامتثال إلا بصورة جزئية لبعض التزامات كوبنهاغن الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولم يتم الوفاء بالكامل، بصفة خاصة، بالالتزام رقم ٧-٦ الذي يكفل الحق في إنشاء أحزاب سياسية بحرية تامة وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لها لتمكينها من التنافس على أساس المعاملة بالمثل أمام القانون ومن جانب السلطات. والالتزام رقم ٧-٧ الذي يكفل إجراء الحملات السياسية في مناخ يسوده الانصاف والحرية، والالتزام رقم ٧-٨ الذي يكفل عدم وجود أي عقبة للوصول إلى وسائط الإعلام.

٩ - وقد أوجز اتفاق دايتون للسلام الشروط الخمسة الأساسية التالية التي جرى تنفيذها بدرجات متفاوتة: بيئة سياسية محايدة؛ وحق الإدلاء بالأصوات عن طريق الاقتراع السري دون خوف أو ترويع؛ وحرية التعبير وحرية الصحافة؛ وحرية تكوين جمعيات (بما في ذلك الأحزاب السياسية)؛ وحرية التنقل.

ثانيا - التقييم الفني

١٠ - من الأمور غير العادية إجراء أربعة انتخابات في وقت واحد في نفس اليوم، لا سيما في إطار قيود النقل والإمداد والأمنية الموجودة في البوسنة والهرسك. غير أن المراقبين أفادوا في تقاريرهم بأن إدارة جميع مراكز الاقتراع تقريبا في أرجاء البوسنة والهرسك كانت جيدة في ١٤ أيلول/سبتمبر. وأفاد المراقبون بأن التصويت جرى على النحو الصحيح في ٩٧ في المائة من مراكز الاقتراع. وبصورة عامة، قامت لجان مراكز الاقتراع بعملها بطريقة فنية وغير منحازة. ويشيد منسق المراقبة الدولية بإخلاص موظفي مراكز الاقتراع وحيادهم.

١١ - ويود منسق المراقبة الدولية أيضا أن يسجل إشادته بإنجاز إدارة الانتخابات التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصدد ضمان تدريب هؤلاء الموظفين وتقديم المواد على النحو الصحيح إلى مراكز الاقتراع، مما تتطلب ممارسة نقل وإمداد جد صعبة.

١٢ - بيد أن منسق المراقبة الدولية يرغب في تسجيل ثلاثة مجالات رئيسية من العملية الانتخابية حدثت فيها مشاكل كبيرة.

ألف - التسجيل

١٣ - أعرب منسق المراقبة الدولية من قبل، في بيانه المؤرخ ٩ آب/أغسطس عن تحفظات جادة تتعلق بقائمة تسجيل الناخبين.

١٤ - ونجمت المشاكل المتعلقة بعملية التسجيل في الفترة السابقة على الانتخابات عن التلاعب في عملية تسجيل الناخبين، مما أدى دون شك إلى وجود مشاكل تتصل بصحة القائمة. وينبغي النظر، بصورة خاصة، إلى الضغوط التي مورست على المشردين لكي يدلوا بأصواتهم في "البلديات الاستراتيجية" بوصفه انتهاكا لروح دايتون، وفي بعض الحالات (حسبما لوحظ في دوبوي) بوصفه ضغطا غير مقبول في ظل أي ظروف. بيد أن أكثر آثار التلاعب حدة قد أحبطت بسبب تأجيل الانتخابات البلدية.

١٥ - ومن شأن إعداد سجل شامل ومنقح وحديث للناخبين يوجد الثقة اللازمة في أن جميع الناخبين المؤهلين سوف يدلون بأصواتهم مرة واحدة فقط، أن يؤدي إلى حد كبير إلى تسهيل نزاهة العملية.

١٦ - واتضحت مشاكل أخرى في يوم الانتخابات تتعلق بتسجيل الناخبين. فقد تبين للآلاف أنهم غير قادرين على الإدلاء بأصواتهم لأنهم غير مقيدين في قائمة الناخبين النهائية. ومما زاد من تفاقم هذه المشكلة أن أنظمة الانتخاب تنص على أن المؤشر الرئيسي لوجود ناخب في السجل هو رقم الهوية، ولكن قائمة الناخبين ذاتها كانت مطبوعة بالفعل حسب تاريخ الميلاد.

باء - مراكز الاقتراع الغيابي

١٧ - أفاد المراقبون في أرجاء البوسنة والهرسك عن وجود مجموعات كبيرة من جماهير الناخبين الذين كانوا يحاولون الإدلاء بأصواتهم في مراكز الاقتراع الغيابي. ومع أن ترتيبات الأمن في مراكز الاقتراع العادية كانت مرضية بصورة عامة، حدثت مشاكل كثيرة تتعلق بالسيطرة على الجماهير الغفيرة وسلامة الناخبين في بعض مراكز الاقتراع الغيابي وتعين وقف أو تمديد التصويت لفترة من الزمن. وبوضوح كان العدد الإجمالي لمراكز الاقتراع الغيابي غير كاف. وإضافة إلى ذلك، لم يتوفر في عدد من الحالات ورق ومواد كافية للإدلاء بالأصوات في مراكز الاقتراع الغيابي.

جيم - حرية التنقل

١٨ - كانت حرية التنقل - وبخاصة إمكانية وصول الناخبين العائدين للإدلاء بأصواتهم في المنطقة التي كانوا يعيشون فيها في عام ١٩٩١ أو عام ١٩٩٢ قبل النزاع والتي شردوا منها - مدعاة قلق بالغ. فحرية التنقل هذه تعد عاملا حاسما وضروريا نظرا لطبيعة حل النزاع التي تتسم بها هذه الانتخابات. وتنص المادة ٨ من قواعد وأنظمة الانتخابات على أنه:

"لا بد أن تبذل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى المعنية قصارى جهدها لتسهيل عودة المواطنين إلى البلديات التي سجلوا فيها في عام ١٩٩١ للإدلاء بأصواتهم شخصيا".

١٩ - وفي يوم الانتخابات، وبالرغم من التخطيط المفصل، لم تتبع المادة ٨ من حيث الممارسة. ولم يتهيأ المناخ الذي من شأنه أن يمكن أولئك الناخبين من عبور خط الحدود الفاصل بين الكيانين دون الشعور بالخوف من الترويع أو خشية على سلامتهم الشخصية. وتقرر أنه لا يمكن ضمان سلامة الناخبين العابرين لخط الحدود الفاصل بين الكيانين إلا بسفرهم في حافلات على ١٩ طريق محددة تحت حراسة منتظمة تقوم بها قوات الأمن. ولقد بـُلغ الناخبون الذين اختاروا عدم الركوب في هذه الحافلات بأن من غير المستطاع ضمان سلامتهم.

٢٠ - ولم يعبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين إلا عدد محدود من الناخبين في ذلك اليوم. ولا بد من إثارة تساؤل حول سبب ذلك. ومع أن من الصعب تحديد الأسباب الدقيقة، يبدو أن العامل الرئيسي يعزى إلى زيادة خوف الناخبين، لأنهم قرروا أن يدلوا بأصواتهم بهذه الطريقة (بدلا من الإدلاء بأصواتهم كناخبين غائبين) عندما قاموا بتسجيل أنفسهم في تموز/يوليه. ويمكن أن تشمل العوامل المحتملة الأخرى قلة الاهتمام بعد تأجيل الانتخابات البلدية، والافتقار إلى المعلومات بشأن ترتيبات النقل، وإدراك أن الناخبين لن يسمح لهم بزيارة مساكنهم التي أقاموا فيها قبل النزاع. كذلك، فإن قلة عدد الناخبين الذين عبروا خط الحدود الفاصل بين الكيانين مؤشر يدل على عدم تنفيذ مبدأ دايتون المتعلق بحرية الانتقال، ومن ثم فإنه يشير إلى اتجاه تفككي.

ثالثا - المسائل التي سبقت يوم الاقتراع

ألف - الإدلاء بالأصوات خارج البلد

٢١ - تطلب الإدلاء بالأصوات خارج البلد القيام بأعمال نقل وإمداد تحضيرية كثيرة، تأثرت بشتى حالات تأخير البدء فيها. وقام ٦٥ مراقبا في ٢٣ بلدا بمراقبة الإدلاء بالأصوات خارج البلد.

٢٢ - وقام مايكل ميدوكروفت بتنسيق هذا الجهد. ويوضح تقريره الذي قدمه إلى منسق المراقبة الدولية وجود بعض المشاكل، أهمها مسألة بطاقات الاقتراع الباطلة، واللبس الذي أحاط بالاستمارة الثانية، وتأجيل الانتخابات البلدية، والافتقار إلى المعلومات بشأن عملية التصويت وبشأن المرشحين والأحزاب المتنافسة، وحالات تأخير البريد، والأخطاء التي وقعت بصدد رزم المظاريف وتسليمها.

٢٣ - وظهرت هذه المشاكل بصفة خاصة في جمهورية يوغوسلافيا السابقة. ولكن بالرغم من هذه المشاكل، يفيد التقييم الشامل للمراقبين بأن الإدلاء بالأصوات خارج البلد تم بصورة سليمة ودون أي تلاعب له شأن.

باء - الحملـــة

٢٤ - تعكس نتائج المراقبة خلال الحملة صورة غير متساوقة ومتفرقة جغرافيا للبيئة التي جرت فيها الحملة والمناقشة السياسية. وفي بعض المناطق وقعت أحداث أعاقت بشدة الحق في المشاركة في الحملة: فقد ثبت بالدليل المادي وجود أمثلة على الترويع المتصل بفرص العمل، والعنف المنظم تجاه العناصر الحزبية النشطة، وتشتيت الاجتماعات الحزبية. وفي مناطق أخرى، جرت حملة ذات مغزى تمكنت الأحزاب خلالها من توجيه رسائلها إلى الناخبين في بيئة سلمية نسبيا، لا سيما في الأسبوعين الأخيرين من الحملة. وفي معظم المناطق، أصبحت تحسنات كبيرة جلية خلال التحضير للانتخابات. وعـُقدت الاجتماعات الانتخابية، على وجه الخصوص، في جو أكثر إنفتاحا.

٢٥ - وشعر منسق المراقبة الدولية بالقلق لأن موضوع الحملة الانتخابية يجري من جانب بعض الأحزاب والمرشحين بصورة تتعارض مع روح دايتون. وكان التوجيه المنتظم لرسائل إنفصالية خلال الحملة في جمهورية صربسكا أحد أهم عناصر حملة الحزب الديمقراطي الصربي والأحزاب الأخرى في جمهورية صربسكا، خلال الفترة السابقة للانتخابات. والواقع، أن هذه البيانات تشكل قيدا ثقيلا على تسيير الهياكل الحكومية بجمهورية البوسنة والهرسك ويمكن، لذلك، أن تهدد الترتيبات الدستورية في دايتون وروح الالتزام ٧-٩ من التزامات كوبنهاغن. وقد استعرضت اللجنة الفرعية للطعون الانتخابية حالات عديدة، بما في ذلك بيانات الحزب الديمقراطي الصربي خلال الحملة الانتخابية.

٢٦ - ومن الواضح أن مشاركة بعض الأحزاب خلال الحملة، لا سيما الحزب الديمقراطي الصربي، لم تجر وفقا لروح دايتون. وطلب منسق المراقبة الدولية إلى رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفه رئيسا للجنة الانتخابية المؤقتة، أن يتحقق قبل الإدلاء بشهادته من أن جميع الخطوات (القانونية) قد اتخذت لتعزيز سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

٢٧ - ويشعر منسق المراقبة الدولية بالقلق بأن حملات منفصلة بصورة جوهرية ذات رسائل ومناقشات مختلفة تماما قد جرت في الكيانين. وبالرغم من أن حجم الحملة النشطة التي جرت عبر خط الحدود

الفاصل بين الكيانين كان محدودا للغاية، فإن تلك الأحزاب التي قامت بحملة عبر هذا الخط من أجل مجتمع متعدد الأعراق ومفتوح وديمقراطي تستحق إعجابنا.

جيم - وسائط الإعلام

٢٨ - تدعو التزامات كوبنهاغن الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الوصول بدون أي عائق إلى وسائط الإعلام على أساس غير تمييزي. وفي إمكان أي عملية انتخابات ديمقراطية ترتكز على أساس وجود هيئة ناخبين أن تتخذ خيارات واعية.

٢٩ - وينبغي تقييم وسائط الإعلام بمدى استقلالها في إعلام الناخبين عن المرشحين والقضايا. ويثور القلق من جراء حقيقة أن وسائط الإعلام الرسمية متأثرة بهياكل السلطة القائمة. وهذه المشكلة أكثر خطورة في جمهورية صربسكا والأجزاء التي يسيطر عليها الكروات من الاتحاد. وقد أتاح وجود شبكات مستقلة في بعض المناطق وجود بديل إلى حد ما لوسائط الإعلام الرسمية المتأثرة بالسلطة.

٣٠ - وكنتيجة للتعويق من جانب السلطات، لم يكن للشبكة التلفزيونية الدولية (TVIN) تأثير ملموس على الحملة: إذ لم تبدأ ارسالها على الهواء إلا قبل يوم الاقتراع بأسبوع واحد. غير أن الشبكة الإذاعية للانتخابات الحرة (FERN)، التي ترعاها حكومة سويسرا ساهمت في مناقشات الحملة بعد صعوبات مبدئية بالنسبة للبث في جمهورية صربسكا.

٣١ - وبالرغم من القلق الشديد فيما يتعلق بالوصول إلى وسائط الإعلام، فإن التليفزيون والإذاعة قد أصبح وصول الأحزاب والمرشحين المستقلين إليهما خلال المراحل الأخيرة من الحملة متاحا بدرجة أكبر. غير أن إنشاء هيئة نظامية مستقلة ذات قدرة على فرض الجزاءات هو أمر يحظى بأهمية حاسمة كي تكون الانتخابات في المستقبل ذات معنى.

رابعا - عملية عد الأصوات ونظر الطعون

٣٢ - يواصل منسق المراقبة الدولية رصد عملية عد الأصوات والاستماع إلى جميع الشكاوى والطعون، التي تعتبر أساسية وجزءا لا يتجزأ من العملية الانتخابية الكاملة. وسيورد منسق المراقبة الدولية ملاحظاته في تقريره النهائي.

خامسا - الخلاصـــة

٣٣ - يعد هذا تقريرا أوليا. وهو يشير إلى أن الانتخابات قد جرت بصورة حسنة من الناحية الفنية، وذلك رهنا باستكمال عملية عد الأصوات وتقديم الطعون بصورة مرضية. غير أن المناخ العام الذي جرت

فيه الانتخابات كان في بعض الحالات أدنى من معايير الحد الأدنى لالتزامات كوبنهاغن الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣٤ - ويعتقد منسق المراقبة الدولية أن هذه الانتخابات تعتبر في أفضل الأحوال خطوة أولى للخروج من فترة الصراع العميق والعنيف إلى التطلع إلى مستقبل ديمقراطي للبوسنة والهرسك. وعملية إقامة الحرية والديمقراطية في البوسنة والهرسك، ومؤسسات سياسية يمكنها تعزيز هذه المبادئ، ستكون عملية طويلة وشاقة. ومع ذلك توجه عدد كبير من مواطني البوسنة والهرسك يوم ١٤ أيلول/سبتمبر للاقتراع على مستقبلهم، وقام عدد كبير منهم بذلك في ظل ظروف صعبة للغاية.

٣٥ - وحتى في سياق انتخابات جرت لتسوية النزاع، فإن منسق المراقبة الدولية يشير إلى أن ما يقلقه هو أن عناصر هامة في مناخ الفترة السابقة على الانتخابات قد يشير إلى التفكك وتسوية النزاع بصورة غير مرضية. ولا ينبغي التقليل من قيمة المشاكل المقترنة بالحملة وحرية الانتقال والقضايا الأخرى المشار إليها أعلاه. ولكن في ضوء أوجه القصور هذه، لم يكن هناك نمط مخالفات متكررة أو عدم كفاءة تنظيمية يعرض يوم الانتخابات للفشل الذريع.

٣٦ - ويشدد منسق المراقبة الدولية على أن هذه الانتخابات، بالرغم مما شابها من عيوب، تعتبر على أي حال خطوة أولى وحذرة من أجل التسيير الديمقراطي للهياكل الحكومية في البوسنة والهرسك. وستكون هناك حاجة الى التزام حقيقي ومستمر بالعملية الديمقراطية لكي تواجه البوسنة والهرسك الأوقات والقرارات الصعبة التي سيأتي بها المستقبل.

٣٧ - ويرى منسق المراقبة الدولية أنه ينبغي على المجتمع الدولي، بعد أن بدأ في دعمه لهذه العملية، أن يواجه المسؤولية الأطول أجلا المتمثلة في المساعدة على استمرارها. وفي هذا السياق، يود منسق المراقبة الدولية أن يوجه الانتباه الى الالتزام رقم ٧-٩ من التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يقضي بكفالة أن يتاح للمرشحين الذين يحصلون على العدد اللازم من الأصوات التي نص عليها القانون أن يشغلوا مناصبهم.

٣٨ - ويتوقع منسق المراقبة الدولية أن يُنظر في هذا البيان بصورة كاملة قبل إجراء الانتخابات البلدية. وينبغي عدم إجراء هذه الانتخابات حتى يتم تسوية وحل المشاكل التي تمس نزاهتها.

٣٩ - وختاما، يعرب منسق المراقبة الدولية عن أمله الكبير في أن تتأصل المؤسسات الديمقراطية المنتخبة في ١٤ أيلول/سبتمبر وأن تنمو، وأن تجري الانتخابات التالية بعد سنتين في ظل ظروف أفضل بكثير.

ضميمة

وثيقة الجلسة الثانية للمؤتمر المعني بالأبعاد الإنسانية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، كوبنهاغن، ١٩٩٠

تنص الفقرتان ٧ و ٨ على ما يلي:

"٧ - لكفالة أن تكون إرادة الشعب الأساس الذي تقوم عليه السلطة الحكومية، تقوم الدول المشاركة بما يلي:

"(أ) عقد انتخابات حرة على فترات معقولة حسبما ينص عليه القانون؛

"(ب) السماح بالتنافس على شغل جميع المقاعد في مجلس واحد على الأقل من الهيئة التشريعية الوطنية من خلال التصويت الشعبي الحر؛

"(ج) ضمان حق التصويت للجميع، وحق التصويت على قدم المساواة للراشدين من المواطنين؛

"(د) كفالة الإدلاء بالأصوات عن طريق الاقتراع السري أو ما يماثل ذلك من اجراءات التصويت الحر، وأن تعد الأصوات ويبلغ عنها بأمانة، وأن تعلن النتائج رسميا على الجمهور؛

"(هـ) احترام حق المواطنين في الوصول إلى مناصب سياسية أو عامة، سواء كأفراد أو كممثلين لأحزاب أو منظمات سياسية، دون تمييز؛

"(و) احترام حق الأفراد والجماعات في أن ينشئوا، بحرية تامة، أحزابهم السياسية أو غير ذلك من المنظمات السياسية، وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لهذه الأحزاب والمنظمات السياسية لتمكينها من التنافس على أساس المعاملة بالمثل أمام القانون ومن جانب السلطات؛

"(ز) كفالة أن يعمل القانون والسياسة الحكومية بما يتيح إجراء الحملات السياسية في مناخ يسوده الإنصاف والحرية، ولا تستخدم فيه الاجراءات الادارية أو العنف أو التخويف أداة لثني الأحزاب والمرشحين عن الإعراب عن آرائهم ومؤهلاتهم

بحرية، أو للحيلولة دون اطلاع الناخبين على هذه الآراء والمؤهلات ومناقشتها أو الإدلاء بأصواتهم دون خوف من العقاب؛

"(ح) كفالة عدم وجود أي عقبة قانونية أو إدارية أمام جميع المجموعات السياسية والأفراد السياسيين الراغبين في المشاركة في العملية الانتخابية للوصول إلى وسائط الاعلام على أساس لا يقوم على التمييز؛

"(ط) كفالة أن يتاح، على النحو الواجب، للمرشحين الذين يحصلون على العدد اللازم من الأصوات التي نص عليها القانون أن يشغلوا مناصبهم وأن يسمح لهم بالبقاء في مناصبهم إلى أن تنتهى فترة توليهم هذه المناصب أو تنهى هذه الفترة بطريقة ينظمها القانون وفقا للاجراءات البرلمانية والدستورية الديمقراطية.

"٨ - ترى الدول المشاركة أن وجود مراقبين، أجانب ومحليين على السواء يمكن أن يعزز العملية الانتخابية بالنسبة للدول التي تجرى فيها انتخابات. ولذلك فإنها تدعو المراقبين من أي دولة مشاركة أخرى من دول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وأي مؤسسات ومنظمات خاصة ملائمة قد ترغب في القيام بذلك، إلى مراقبة مسار إجراءات انتخاباتها الوطنية، بالقدر الذي يسمح به القانون، إذا رغبت في ذلك. وسوف تسعى الدول المشاركة أيضا إلى تسهيل الوصول، بطريقة مماثلة، بالنسبة للاجراءات الانتخابية التي تعقد على المستوى دون الوطني. وينبغي أن يتعهد هؤلاء المراقبون بعدم التدخل في الاجراءات الانتخابية".

الملحق الثاني

البيان الثاني الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عن منسق المراقبة الدولية بشأن الانتخابات في البوسنة والهرسك

١ - ذكر في البيان الأولي الذي أصدره منسق المراقبة الدولية في ١٦ أيلول/سبتمبر أن يوم الانتخابات مضى بشكل جيد من الناحية الفنية، ولكن المناخ العام الذي جرت فيه الانتخابات كان في بعض الحالات أقل من التزامات كوبنهاغن الدنيا الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فقد رئي أن المشاكل المرتبطة بالتسجيل ووسائط الإعلام والحملة الانتخابية وحرية التنقل تمثل عيوبا خطيرة في العملية بمجملها، رغم عدم وجود أي نمط مخالفات متكررة أو عدم كفاءة تنظيمية يعرض يوم الانتخابات للفشل الذريع. وأكد منسق المراقبة الدولية أن الانتخابات، رغم نقائصها، جرت على نحو يجعلها خطوة أولى ومشوبة بالحذر لممارسة الهياكل الحاكمة في البوسنة والهرسك عملها على نحو ديمقراطي. بيد أن التقرير وجه انتباها خاصا في هذا السياق إلى عمل المؤسسات العامة وضرورة أن يكفل قبل التصديق التقيد التام بالترتيبات المؤسسية المتفق عليها في دايتون وبروح الالتزام رقم ٧-٩ من التزامات كوبنهاغن، التي تقتضي تنصيب المرشحين الذين يحصلون على العدد اللازم من الأصوات بموجب القانون في مناصبهم حسب الأصول، والسماح لهم بالبقاء في مناصبهم لحين انتهاء مدة كل منهم.

٢ - وهذا البيان الثاني لمنسق المراقبة الدولية يستند إلى تحليل إضافي لأكثر من ٠٠٠ ٤ استمارة وتقرير عن يوم الانتخابات، قام بتسليمها المراقبون الذين مارسوا عملهم على المدى الطويل والقصير، فضلا عن الملاحظات الأولية لزهاء ٦٠ مراقبا قاموا بتغطية عملية عد الأصوات ونظر الطعون، وهي ملاحظات جوهرية وتشكل جزءا لا يتجزأ من دورة الانتخابات الكاملة.

٣ - ويؤكد التحليل ويؤيد أساس جميع الاستنتاجات الأولية، التي وردت في بيان منسق المراقبة الدولية يوم ١٦ أيلول/سبتمبر.

٤ - ويرى منسق المراقبة الدولية أن عملية عد الأصوات، وهي عملة معقدة، شابها بطء وارتباك ونقائص ومشاكل خطيرة في بعض الحالات الفردية. ولكن من رأي المنسق في هذه المرحلة أن هذه النقائص والمخالفات لا يكفي حجمها للتأثير في نتيجة الانتخابات بوجه عام.

٥ - ويود منسق المراقبة الدولية أن يتوسع في بيانه الأولي، وأن يقدم بعض الملاحظات الأولية بشأن عملية عد الأصوات والطعون، وأن يصوغ بعض التوصيات من أجل الانتخابات البلدية.

أولا - يوم الانتخابات

٦ - استنادا إلى جميع استمارات تدوين الملاحظات التي وردت من جميع الدوائر المحلية، تأكد رقم ٩٧ في المائة باعتباره عدد مراكز الاقتراع التي جرت فيها عملية التصويت على نحو صحيح. ومن ثم تأيَّد تقييم منسق المراقبة الدولية وتأيدت استنتاجاته بشأن يوم الانتخاب استنادا إلى عينة أكثر تمثيلا. ويمكن الاطلاع في الضميمة على تحليل احصائي نهائي للملاحظات المتعلقة بيوم الانتخاب، يتضمن موجزا إقليميا.

٧ - وتؤكد التقارير التي يربو عددها على ٠٠٠ ٤ حدوث صعوبات كبيرة فيما يتعلق بقائمة الناخبين وعدم كفاية عدد مراكز الاقتراع الغيابي. وجابهت الأشخاص المشردين واللاجئين، بوجه خاص، المشاكل المبلغ عنها بشأن يوم الانتخابات.

٨ - ويمكن التدليل على ذلك بالملاحظات التالية. تسبب عدم كفاية عدد مراكز الاقتراع الغيابي في إيجاد طوابير طويلة في بعض المناطق، وحالة ارتباك، إلى جانب مشاكل إضافية فيما يتعلق بالسيطرة على الزحام. ولم يتسن للناخبين الذين كانوا يعبرون في حافلات خط الحدود الفاصل بين الكيانين إمكانية الوصول إلى اللجنة الانتخابية المحلية ولم يستطيعوا تسوية الصعوبات المتعلقة بقائمة الناخبين النهائية. وتخلص اللجنة الفرعية للطعون الانتخابية إلى أن هذه الانتخابات، رغم أن حجمها لم يكن ليؤثر على نتائج أي من الانتخابات التي جرت يوم ١٤ أيلول/سبتمبر، من الأرجح إلى حد كبير أن تؤثر، إذا تكررت، في الانتخابات البلدية.

٩ - ولذا يوصي منسق المراقبة الدولية بتدارك نواحي القصور هذه قبل بدء الانتخابات البلدية، وذلك كمسألة ملحة.

١٠ - ويكرر منسق المراقبة الدولية أيضا ملاحظته أن المادة ٨ من القواعد والأنظمة التي وضعتها اللجنة الانتخابية المؤقتة لم تطبق عمليا[أ]. وأكد المراقبون المحدودية الشديدة لعدد الناخبين الذين اجتازوا خط الحدود المشتركة بين الكيانات، مما يلقي ظلا من الشك على يوم تصويت لم تقع فيه حوادث رئيسية.

١١ - وتحضيرا للانتخابات البلدية يتعين على سلطات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية المعنية أن تبذل جميع الجهود اللازمة لتيسير عودة المواطنين إلى البلديات التي سجلوا فيها عام ١٩٩١ لكي يصوتوا شخصيا. ويتضمن ذلك وجودا دوليا كافيا وضمانات أمنية كافية، وتهيئة مناخ يمكن فيه للناخبين أن يعبروا خط الحدود الفاصل بين الكيانين دون أن يخشوا تعرض سلامتهم الشخصية لأي ترويع. فالانتخابات البلدية لا يمكن أن تجري بنجاح إلا في ظل هذه الظروف.

١٢ - وأشار البيان الأول لمنسق المراقبة الدولية إلى بعض الأسباب الممكنة لانعدام التنقل عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين في يوم الانتخابات. ويخلص المنسق إلى أنه أيا كانت الدوافع فإن مبدأ دايتون الخاص بحرية التنقل لم يطبق إلا بدرجة محدودة.

ثانيا - عملية عد الأصوات

١٣ - قام بمراقبة عملية عد الأصوات زهاء ٦٠ مراقبا وموظفا من الموظفين الموجودين منذ أمد طويل. ويفيد المراقبون أن عملية عد الأصوات جرت على نحو سليم في أغلبية مراكز العد، حيث اتبعت الاجراءات بطريقة مأمونة، وتم تسجيل أرقام النتائج بدقة. ولكن هذه الملاحظات الإيجابية تلقي ظلالا عليها جزئيا تقارير تفيد بحدوث مشاكل عديدة ومخالفات خطيرة في بعض مراكز عد الأصوات.

١٤ - ويساور منسق المراقبة الدولية القلق إزاء قرار الإعلان عن نتائج مؤقتة في وقت مبكر. إذ يبدو أن الدافع إلى ذلك هو أسباب خارجة عن عملية الانتخابات أكثر مما هو احترام الاجراءات السليمة. وعلاوة على ذلك تتسم عملية الوفاق بتأخيرات وبلبلة، وهذا يعرض للخطر، بسهولة، المصداقية العامة لعملية عد الأصوات.

١٥ - وأبلغ المراقبون عن وجود عدد كبير من المشاكل الصغيرة، المرتبطة ببطء عملية عد الأصوات (لا سيما في جمهورية صربسكا نتيجة لانقطاع عملية العد يوم الأحد) وحالة الارتباك في مكان التخزين (لا سيما في المراحل الأولى) وفي مركز الجدولة.

١٦ - وتبين من عدد محدود نسبيا من التقارير عدم كفاية الترتيبات الأمنية وعدم تلقي بعض مراكز عد الأصوات تدريبا كافيا.

١٧ - وأبلغ عن حدوث انتهاكات خطيرة في عدد من الحالات. ففي فيليكا كلادوسا ومركونيتيش غراد وكوتور فاريس تم إفساد ورقات الاقتراع التي كانت لصالح الأحزاب المعارضة. كما أن الانتهاكات التي حدثت في أحد مراكز الاقتراع في كوزلوك وفي أحد مراكز التصويت العسكرية كانت شديدة لدرجة أن اللجنة الفرعية للطعون الانتخابية توصي بإلغاء نتائج مراكز الاقتراع هذه. وهذه الحالات تدلل على انعدام الروح الديمقراطية في بعض أجزاء البلد.

١٨ - ويساور منسق المراقبة الدولية القلق إزاء خطورة هذه المخالفات والارتفاع النسبي لعدد ورقات الاقتراع غير الصحيحة. ورغم صعوبة تحديد جميع الأسباب الحقيقية لذلك، يبدو أن انعدام تثقيف الناخبين، والدوافع السياسية (لا سيما دوافع أولئك الذين صوتوا عبر خط الحدود المشتركة بين الكيانات)، وإفساد بعض ورقات الاقتراع الصحيحة عمدا في بعض الأحيان، هي أمور لعبت كلها دورا في هذا الصدد.

١٩ - وما زال منسق المراقبة الدولية يساوره القلق أيضا إزاء مشكلة محتملة بخصوص عـَد الأصوات تتعلق بسجل الناخبين. فقد أشار في بيانه الأول إلى الحاجة العاجلة إلى وضع سجل للناخبين يكون آنيا ومنقحا تنقيحا دقيقا، مما يبعث على الثقة الضرورية في أن جميع الناخبين المؤهلين يمكنهم التصويت مرة واحدة، فقط لا غير. فالاحتمال النظري لتصويت اللاجئين تصويتا مزدوجا يمكن أن تترتب عليه عواقب فيما يتعلق بنزاهة عملية العـَد لا سيما في انتخابات المستوى الأدنى إذا تأيدت بالأدلة حالات محددة في هذا الصدد. ولم يـُبلغ المنسق بأي تقارير عن حدوث هذا النوع من المخالفات. بيد أنه لا يستطيع أن يستبعد احتمال التصويت المزدوج استبعادا تاما. ويسلـّم المنسق بقرار اللجنة الفرعية للطعون الانتخابية بشأن هذه المسألة.

٢٠ - ويكرر المنسق توصيته بإعداد سجل منقح للناخبين بغية استبعاد أي اشتباه في حدوث تصويت مزدوج مستقبلا.

ثالثا - عملية الطعون

٢١ - تفصل اللجنة الفرعية للطعون الانتخابية في عدد كبير من الشكاوى والطعون المتعلقة بعملية عـَد الأصوات.

٢٢ - وقد استعرض المنسق الطعون المتعلقة بعملية عـَد الأصوات التي قـُدمت إلى تلك اللجنة الفرعية، وهو يؤيد تأييدا عاما أحكام تلك اللجنة. ويشدد المنسق على أهمية الأحكام المتعلقة بحرية التنقل ومسائل التصويت المزدوج كما سبقت الإشارة إليها، ويؤكد أيضا على الحاجة إلى احترام الآثار الهامة المترتبة على الأحكام فيما يتعلق بتوقيت الانتخابات البلدية.

٢٣ - وقبل يوم الانتخابات أصدرت اللجنة الفرعية للطعون الانتخابية ٥٤ قرارا، كان اثنان منها حكمين مؤقتين، إلى جانب ٧ فتاوى. ورفضت اللجنة الفرعية ٦٤ في المائة من الشكاوى/الطعون المقدمة. وكان عدد الحالات المرتبطة بالحملة الانتخابية هو الأكبر، حيث كان تسع منها يرتبط بالعنف. كما كان عدد الحالات المرتبطة بالتسجيل كبيرا أيضا. وتؤكد أحكام اللجنة الفرعية التحليل الانتقادي الصادر عن المنسق بشأن هذه العناصر من العملية الانتخابية.

٢٤ - ويقيـّم المنسق تقييما إيجابيا الإجراءات الشفافة والبسيطة نسبيا التي وضعتها اللجنة الفرعية للطعون الانتخابية من أجل تقديم الشكاوى، ويوصي بزيادة الاهتمام في تثقيف الناخبين بهذه الإجراءات من أجل الانتخابات البلدية.

٢٥ - ويرى المنسق أن آلية الطعون التي ستـُنشأ من أجل الانتخابات التي ستجري مستقبلا في البوسنة والهرسك يمكن أن تكتسب مزيدا من المصداقية بتعزيز أنشطتها من حيث النطاق والفعالية في كفالة

احترام القواعد والأنظمة الانتخابية، وبكفالة درجة أكبر من الاستقلال الذاتي عن الهيئات الأخرى المسؤولة عن تنظيم الانتخابات، بما فيها لجنة الانتخابات.

رابعا - مراقبة النتائج

٢٦ - أجرى المنسق تقييما انتقاديا لسياق هذه الانتخابات في بيانه الأول. وكان الخوف والحاجة إلى الأمن هما العاملان المسيطران في فترة ما قبل الانتخابات. ومن ثم لم تُتح حتى الآن لشعب البوسنة والهرسك سوى فرص محدودة للتفكير وللتصرف بحرية وعلى نحو مختلف، وللسفر والرفقة دون خوف، وللاستماع والتأمل في وجهات نظر مختلفة.

٢٧ - ويرتبط الطابع الديمقراطي للانتخابات المتعددة الأحزاب بمدى التعبير عن كم كبير من وجهات النظر في الهيئات المنتخَبة حديثا. فالتعددية هي جوهر الديمقراطية. وقد كان مقدار التعددية أثناء دورة الانتخابات أقل مما يمكن توقعه في ظل نظام تمثيل قائم على النِّسب. فالتعددية تتضمن دورا خطيرا لأحزاب المعارضة، التي لا يجوز إطلاقا تهميشها.

٢٨ - وسيتعين أن تكفل زيادة تطوير البوسنة والهرسك من حيث مسألة تسوية النزاعات وبناء الديمقراطية توسيع الحيز الضيق للغاية المتاح حاليا لتقبُّل جميع وجهات النظر، وامتداد هذا الحيز إلى جميع الهيئات الحاكمة في البوسنة والهرسك.

خامسا - الترتيبات الدستورية المتفق عليها في دايتون والالتزام رقم ٧-٩ من التزامات كوبنهاغن

٢٩ - يكرر منسق المراقبة الدولية الإعراب عن قلقه لعدم اتفاق سلوك بعض الأحزاب، لا سيما الحزب الديمقراطي الصربي، مع روح اتفاق دايتون طيلة الحملة الانتخابية.

٣٠ - فكيانا البوسنة والهرسك مُلزَمان بالترتيبات الدستورية المتفق عليها في دايتون. وهذه الترتيبات تتضمن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. بيد أن الهيئات التي ستُنتخب من جمهورية صربسكا تعمل أيضا في إطار دستور جمهورية صربسكا. وفي سياق الحملة السياسية المبين أعلاه، وأخذا في الاعتبار بعملية تطويع دستور جمهورية صربسكا، وهي عملية شاقة، من المنطقي ألا يحدث التصديق على الانتخابات وتنصيب الأشخاص المنتخَبين في مناصبهم (الالتزام رقم ٧-٩ من التزامات كوبنهاغن) إلا إذا جرت عملية تطويع دستور جمهورية صربسكا. وهذا التطويع ينبغي أن يكون مطابقا لجميع الشروط المتعلقة باحترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية المتفَق عليها في دايتون. فالإعداد لما بعد الانتخابات شرط مسبق لنجاح نتائج الانتخابات ذاتها، ومن ثم فهو يتطلب قدرا من الاهتمام أكبر بكثير،

كما يتضح من المشاكل التي نشأت مؤخرا بخصوص التحضير لاجتماع الأعضاء الثلاثة في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

٣١ - وفي هذا السياق، يكرر المنسق طلبه إلى رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفه رئيس اللجنة الانتخابية المؤقتة، أن يعالج هذه المسألة قبل التصديق.

سادسا - الانتخابات البلدية

٣٢ - يشدد المنسق على أن الانتخابات لا تنطوي على يوم واحد فقط، وعلى أنها لا تُعقد لذاتها. فهي جزء من عملية طويلة الأجل ترمي إلى تحقيق الوفاق وإقامة مجتمع ديمقراطي على النحو المنصوص عليه في اتفاق دايتون للسلام. ولتحقيق هذه الغايات يجب أن يعتبر شعب البوسنة والهرسك الانتخابات جزءا من عملية أوسع لإحداث تغير ديمقراطي حقيقي، يتضمن سيادة القانون وبناء مجتمع مدني.

٣٣ - وستكون الانتخابات البلدية هي الاختبار التالي. وينبغي أن يتوقف موعد هذه الانتخابات على الوفاء بالمعايير والشروط الفنية والسياسية الأساسية، المذكورة في البيانات المختلفة الصادرة عن المنسق، والمنصوص عليها في اتفاق دايتون، والمحددة في قرار اللجنة الانتخابية المؤقتة الذي يقضي بتأجيل الانتخابات البلدية. فالتحضير الجيد لا يمكن ولا ينبغي أن يحدث بين عشية وضحاها. والشروط الضرورية لا يمكن استيفاؤها في هذه السنة التقويمية.

٣٤ - فجميع مراقبي مكتب المنسق الذين يعملون منذ مدة طويلة أفادوا، دون استثناء، بأن الحالة على أرض الواقع لا تتيح إجراء الانتخابات البلدية في تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٥ - وقد سبق للمنسق أن أكد على ضرورة القيام بعملية إعادة تقييم دقيقة وهيكلية لعملية التسجيل. وعلاوة على ذلك لا بد من إعداد قائمة ناخبين حديثة، وتهيئة مناخ يشعر فيه الناخبون بالثقة والأمن لكي يعبروا خط الحدود الفاصل بين الكيانين. وهذا يتطلب التزاما من جميع الجهات الفاعلة السياسية في البوسنة والهرسك، فضلا عن أقصى ضمانات أمنية ووجودٍ للمجتمع الدولي لفترة طويلة قادمة.

٣٦ - وفي المرحلة الحالية لا يوجد وضوح بشأن الالتزام رقم ٧-٩ من التزامات كوبنهاغن فيما يتعلق بالانتخابات البلدية. ويرى المنسق أنه ليس من المقبول تنظيم الانتخابات البلدية في ظل ظروف لا يمكن فيها ضمان التنصيب الفعلي أو القانوني للممثلين المنتخبين في مناصبهم.

٣٧ - وينبغي أن يسبق الانتخابات البلدية برنامج تثقيفي مستقل للناخبين، يغطي المناطق الحضرية والمناطق الريفية على السواء ويعرّف هيئة الناخبين بحقوقهم السياسية ويشرح لهم إجراءات

الانتخاب. وعلاوة على ذلك لا بد أن تؤخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من تجربة موستار وانتخابات ١٤ أيلول/سبتمبر.

٣٨ - والعناصر المذكورة أعلاه يجب أن تؤخذ في الاعتبار لكي تكون الانتخابات البلدية المقبلة خطوة إيجابية في التطور السياسي والديمقراطي للبوسنة والهرسك.

الحواشي

(أ) المادة ٨. وسوف تبذل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات المعنية كل جهد لتيسير عودة المواطنين إلى البلديات التي سجلوا فيها عام ١٩٩١ لكي يدلوا شخصيا بأصواتهم.

- - - - -